



# رَقَائِعُ الْمُتَوَرِّدَاتِ فِي رَقَائِعِ الْفُنُونِ

نَظْمٌ فِي الْفَرَائِضِ وَالْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ وَالْمُصْطَلَحِ وَالنَّحْوِ



بِقَامِ  
الدُّكْتُورِ حَسَامِ الْمَطِيرِيِّ  
كَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ - جَامِعَةِ الْكُوَيْتِ

بِإِذْنِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

# دَوَائِعُ الْمُتَوَرِّقِ بِدَائِعِ الْفُنُونِ

نَظْمٌ فِي الْفَرَائِضِ وَالْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ وَالْمُصْطَلَحِ وَالنَّحْوِ

بِقَافِ  
الدُّكْتُورِ حَسَامِ الْمَطِيرِيِّ  
كَلْبَةُ السُّرِّيَّةِ - جَامِعَةُ الْكُوَيْتِ

جَارُ النَّشْرِ الْإِسْلَامِيَّةِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

شركة دار البشائر الإسلامية

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م

أسسها الشيخ رزي دسوقي رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

بيروت - لبنان ص ب: ٥٩٥٥ / ١٤ هاتف: ٧٠٢٨٥٧

فاكس: ٧٠٤٩٦٣ / ٩٦١١٠٠ e-mail: bashaer@cyberia.net.lb

# رِوَالِجُ الْمُبْتَوِّينَ فِي رِوَالِجِ الْفُنُونِ

تَطْبُؤُ فِي الْفَرَائِضِ وَالْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ وَالْمُصْطَلَحِ وَالنَّحْوِ



## المقَدِّمَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلّم على النبيّ الأمين وآله وأصحابه أجمعين.

وبعد:

فهذه (روائع المتون وبدائع الفنون)، وهي خمس منظومات علمية في خمسة فنون، هي:

١ - العذب القراح في علم الاصطلاح: في نظم مصطلح علم الحديث.

٢ - السعي الحثيث إلى فقه المواريث: في نظم علم الفرائض.

٣ - الوصول إلى نظم الأصول: في نظم أصول الفقه.

٤ - الإبريز في نظم الوجيز: في نظم كتاب الوجيز للبرنوي في القواعد الفقهية.

٥ - رائعة الابتدا في نظم الأجرومية وقطر الندى: في علم النحو.

وقد طلب مني أخي الشيخ الفاضل والمحقق الكامل الأديب الأريب المؤرّخ، محمد بن ناصر العجمي، أن أعهد إليه بها ليقوم بنشرها والعناية بها كراماً منه وتفضلاً، وحرصاً منه على نشر كل ما يخدم العلوم الشرعية والعربية كعادته.

فبادرت إلى تحقيق رغبته — مع رفضي قبل ذلك العروض التي عرضها عليّ بعض أصحاب المطابع لعدم تفرّغي لمراجعتها وتصحيحها — ولم أستطع رفض طلب محمد الذي أحببته منذ عرفته سنة ١٤٠٧هـ في درس شيخنا العلامة الفقيه محمد بن سليمان الأشقر، وكان يشرح كتاب (نيل المآرب شرح دليل الطالب) للتغلبّي، الذي أخرجه شيخنا الأشقر وحققه، وقد ظلّت الأخوة بيني وبين الأخ محمد العجمي منذ تلك الأيام لا تزداد مع الأيام إلّا رسوخاً، فكان كما قال الأول:

صديق لا يغيّرهِ صباحٌ      عن الخلق الجميل ولا مساءً

وقد أُلح عليّ أن أذكر في هذه المقدمة قصة كل نظم من هذه المنظومات، إذ كان يعلم أن لكل نظم منها مناسبة، ولم أكن أرى لذلك داعياً، غير أنه أبى عليّ إلّا أن أذكرها لشغفه بكل نادرة طريفة، وقصة ظريفة، كما هو دأب أهل الأدب والتاريخ ومحمد وإمام فيهما.

وقد كنت منذ الصغر شغوفاً بحفظ الشعر والعناية به وقرضه وحفظ المنظومات العلمية، حتى حفظت المعلقة السبع وكثيراً من الشعر الجاهلي والإسلامي، كما حفظت منظومة الإمام الصنعاني (بغية الأمل) في علم أصول الفقه وهي نحو خمسمائة بيت، وحفظت نحو خمسمائة بيت من ألفية ابن مالك أي قسم النحو منها، والرحبية في الفرائض، والمنظومة البيقونية في علم الحديث، ومنظومة السعدي في القواعد الفقهية، إلى غير ذلك من المنظومات.

وقد أدركت ما في بعضها من عسر على طلاب العلم في هذا العصر، إذ لكل عصر لغته وأسلوبه، ولم تعد تلك المنظومات على أهميتها نفي بالغرض، إذ أصبحت الحاجة شديدة للعناية بفن المنظومات العلمية والتأليف فيه بأسلوب سهل جديد عصري، مع المحافظة على المضمون

العلمي، ليكون ذلك أدعى لحفظها والعناية بها بعد عزوف طلاب العلم في هذا العصر عن حفظ المتون والمنظومات العلمية القديمة .

وقد كنت أرى في بعض تلك المنظومات خللاً من جهة النظم، حيث يكثر فيها الحشو من أجل إقامة البيت ووزنه كما في الرحبية، فكان يقع في نفسي أن لو تجنَّب أصحابها مثل هذه العيوب لجاءت أجمل وأحسن وأكمل، حتى أتذكر قول الحريري في ملحته :

وإن تجد عيباً فسد الخلا فجلَّ مَنْ لا عيب فيه وعَلا

وقد كان أول نظم نظمته (العذب القراح) ثم (الإبريز) سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م بطلب من أحد طلابي النجباء، حيث رغب إليَّ بنظم علم مصطلح الحديث بعد أن قرأ علي هذا الفن، ورأى أنه لو كان فيه نظم وسط أخصر من ألفية العراقي والسيوطي وأوفر من البيقونية، يحوي أهم ما يحتاجه طالب هذا العلم من مصطلحاته وقواعده لكان ذلك أرفق بطلاب العلم في هذا العصر وأوفق، فبادرت إلى تحقيق رغبته إذ أحسَّ هو بما كنت أشعر أنا به من قبل من ضرورة وضع منظومات علمية تناسب قدرات أهل هذا العصر وحاجاتهم وظروفهم .

وبعد مدة من وفاة شيخنا العلامة محمد بن سليمان الجراح رحمه الله، اقترحت على خاصة طلابه قراءة شيء من الفنون على أخيه الأكبر الشيخ الأديب المعمر: إبراهيم بن سليمان الجراح، وكان حينها في عزلة لا يستطيع أحد من طلاب العلم معها الاستفادة من علمه والقراءة عليه .

فقال لي الأخ د/ وليد المنيس: إنَّ الشيخ لن يقبل ذلك، فقد حاولت معه من قبل فلم أفلح . فقلت: سأحتال عليه كما هي طريقة أهل الحديث!

وأخبرت الشيخ وليد أنّ لديّ منظومات سأأخذها وسيلة للقراءة على الشيخ إبراهيم، فقال: لن يرض منك إلاّ أن تدفعها إليه ليقرأها وحده ثم يردّها عليك، فإن وُفِّقَ في إقناعه فسنقرؤها عليه معاً.

فاتيت الشيخ إبراهيم عصر الأربعاء ٢ ربيع الآخر سنة ١٤١٨ هـ في مسجده وكان بيده كتاب مقامات الحريري يقرأ فيه، فسلمت عليه فقلت له: يا شيخ إبراهيم، لديّ نظم في علم المصطلح أحبّ منك أن تأذن لي بقراءته عليك لتقوم أوده وتقيم عوجه. فقال: هات النظم وأنا أقرأه ثم أردّه إليك.

فقلت: لن يطيب خاطري يا شيخ إبراهيم حتى أقرأه أنا عليك لأستفيد من ملحوظاتك وعلمك، فما زلت به ألح بالطلب ويصرّ على الرفض حتى وافق ورضي بالقراءة عليه، فخشيت إن أنا أخرت الأمر حتى يحضر الأخ وليد المنيس القراءة أن يغيّر الشيخ رأيه ويرفض، فغنمت الفرصة وأخرجت المنظومة فأخذت أنشدها بصوت عال ليسمعها الشيخ، حتى خرج من المسجد بعض من كان فيه ممن كانوا يقرأون القرآن من شدة الإزعاج بعد أن رموني بأبصارهم رجاء أن أغضّ من صوتي ليكملوا وردهم، غير أنني تجاهلت نظراتهم رجاء أن يراعوا مثل هذا الظرف الطارئ، فأنا غريب والشيخ عسير والله عفو غفور!

وما زلت أترنّم بها حتى طرب لها وأعجب بها واستحسنها، وأخذ يسأل عن معاني بعض أبياتها فأعيدها، وسأل معجباً: أهذا النظم لك؟ قلت: نعم، فدعالي، ثم قرب أذان المغرب وقد بقي نصف المنظومة، فقلت له: سأتيك غداً من أجل إكمالها فوافق، فاتيته من الغد بعد العصر فكأنه كان ينتظرني وشعرت أنه كان أكثر سروراً برؤيتي هذه المرة منه بالأمس، فأكملت عليه قراءتها وزدت في آخرها بيتاً فيه ذكر قراءتي لها عليه، فقال: لا داعي

لهذا، فقلت له: هل قرأتها عليك أم لا؟ فرضي وقد أدرك قصدي من القراءة عليه.

ثم قلت له بعد الفراغ من المصطلح: إنَّ لدي نظاماً آخر في القواعد الفقهية وأريد قراءته عليك؟ فقال: يا ولدي اللي (الذي) عندي عندك، ولا تحتاج أن تقرأ علي، وأخذ يشني على المنظومة، فلما رأى إصراري وافق فقرأتها عليه عصر السبت ٥ ربيع الآخر سنة ١٤١٨هـ، فاستحسنها وأخذ يدعو لناظمها.

فلما التقيت بالأخ الفاضل د/ وليد المنيس بادرني بالسؤال عن الموضوع وأخبرني أنه كان يدعو لي طول الوقت — لما يعلمه من حال الشيخ إبراهيم وامتناعه عن التصدي للتدريس — فأخبرته بأنني قرأت المنظومات على الشيخ، غير أنني خشيت أن يغيّر الشيخ رأيه إن أنا لم أبادر بقراءتها عليه، فضحك الأخ وليد وعجب لصنيعي.

وقد طلب مني بعد ذلك د/ وليد المنيس أثناء وجودي في إنجلترا لتحضير رسالة الدكتوراه أن أنظم دليل الطالب للشيخ مرعي الكرمي في فقه الحنابلة حين أجد فرصة سانحة لذلك في الغربة، وعزمت النية على تلبية رغبته؛ لما له من مكانة كبيرة في نفسي عبّرت عنها بقصيدتي البائية في الثناء على نبل أخلاقه وكرم طباعه التي منها:

إلى الذي سادنا في العلم والأدب	وحاز فينا ذرا العلياء والرتب
إلى الصديق الذي ما زرتة أبداً	لأتهلّل وجهاً عادة العرب
تحية من صميم القلب صادقة	من غير ما رغب فيها ولا رهب
وهذه دررٌ — أهديك — فاخرة	كأنها قطع الألماس في الذهب
إنّ الكريم طروب للثناء كما	تهتزّ غانية من نشوة الطرب

فاجتهدت في تحقيق طلبه فلم تجد القريحة مني بشيء حتى غدا نقل  
جبل من مكانه أهون عليّ من نظم بيتين من دليل الطالب، وحتى صرت أميل  
إلى تصديق قول العرب: إنّ للشعر شيطاناً، وإنّ لكل شاعر رثياً من الجن إذا  
حضر هاج الشعر وإذا غاب هجع؟!

وقد صادف ونحن في مدينة برمنغهام - حيث الجالية الإسلامية هي  
الأكبر في أوروبا كلها، ويوجد فيها جالية كبيرة من الإخوة اليمنيين، ويعدّ  
مركزهم الإسلامي (أمانة معاذ الخيرية) من أكبر وأنشط المراكز هناك - أن  
زار المركز الشيخ الأديب الفقيه الفرضي علي بن سالم بن سعيد بن بكير  
- الحضرمي بلداً الشافعي مذهباً السني عقيدة - مدة عشر أيام، وأقيمت له  
محاضرات شرح فيها الرحبية في علم الفرائض .

وقد أخبرني إمام المركز الإسلامي الشيخ الأديب الخطيب الأخ  
الفاضل محمد الحبر - ابن شيخنا العلامة الأديب المفسّر يوسف الحبر نور  
الدايم - أنّ الشيخ الحضرمي رأي في المسجد أول مرة حين قدومه قبل أن  
أتعرف إليه، فقال للأخ الحبر: قفا هذا الرجل قفا طالب علم!!

فدهش الأخ الحبر من فراسة الشيخ الحضرمي، فقال له: صدقت  
يا شيخ سالم، هذا الشيخ حاكم من أهل الكويت وهو يحضّر رسالة  
الدكتوراه في السنة النبوية وشبهات المستشرقين، فسلمت عليه وتعرّفت إليه  
وأصبحنا متلازمين طول المدة التي قضاها بيننا يحرص على زيارتي له،  
ويأنس بي لما يشعر به من الغربة وانشغال أهل البلد عنه في أعمالهم أكثر  
الوقت .

وفي يوم من الأيام وهو يشرح الرحبية وبين يديه جمع من أهل المسجد  
وطلاب العلم، دخلت وصليت تحية المسجد - وكنت للتوّ قد فرغت من

تسليم الرسالة إلى الجامعة للمناقشة ولم أنم منذ فترة طويلة – وجلست خلف الشيخ الحضرمي واثكأت على المنبر واسترخيت، فلم أشعر إلاً والشيخ يلتفت إليّ ويقول مازحاً: هل نوجّه السؤال للشيخ حاكم وإن كنا لا ندري ما الذي درسه الشيخ حاكم في مكة؟

فقلت له وقد أخذتني الحمية والأنفة: وجّه سؤالك للطلاب أمامك! فضحك.

فلما انتهى الدرس رجعت إلى سكني – غرفة صغيرة مستأجرة عند امرأة بريطانية عجوز ولم يكن معي من كتبتي إلاً كتب اللغة الإنجليزية – فأردت الخلود إلى الراحة والنوم فلم أستطع، فقد حضر شيطان الشعر على غير موعد، فلم أنم إلاً قبيل الفجر بعد أن نظمت نحو مائة بيت في الفرائض! ثم أكملتها من الغد عشرين بيتاً، واتصلت ظهراً بالشيخ الحبر وقلت له: أخبر الشيخ الحضرمي أنني سأقرأ عليه اليوم نظماً في الفرائض، فقال الحبر: أي نظم تعني؟ فقلت: انتظر حتى نلتقي.

فأخبر الحبر الشيخ الحضرمي بالموضوع فقال: لعله يريد قراءة الرحبية؟ ثم جئته العصر فضحك حين رأيته وقال: ما عندك؟ قلت: سأقرأ عليك الرحبية ومنظومة أخرى في الفرائض، فلما فرغت من الرحبية وشرعت في قراءة منظومتي في الفرائض بدا عليه من عوارض العجب والدهشة والإعجاب ما لا يوصف، فلما بلغت قولتي:

نظمتها وليس ثم دفرُ	بجانبني وليس ثم مصدرُ
وإنما التوفيقُ والإلهامُ	والحفظُ والإتقانُ والإمامُ
والأخذُ من فم الشيوخ دهرأ	حتى استقامَ نظمُ هالي ظهراً
فالحمدُ لله له الملكُ وما	في الأرض مالكٌ سواهُ والسما

فالمملكُ القيُّومُ ذاك اللّهُ      وليس ثَمَّ وارثٌ سِوَاهُ  
وإنما الإنسانُ إمّا حارثٌ      في المال أو على المجاز وارثٌ  
طرب طرباً شديداً وقال: هذه والله براعة الاستهلال وحسن التخلُّص!  
فلما بلغت قولِي:

تمَّت فإن أجازها اليماني      الحضرمي العالم الرباني  
أجزتها من بعده وإلاَّ      نظمت نظماً ثانياً مجلاً

قال بأعلى صوته في المسجد: أجزتها أجزتها أجزتها، وعليَّ شرحها. وسَمَّاها: (السعي الحثيث إلى فقه المواريث)، واستحسنها جداً حتى فضَّلها على غيرها مما نظم في هذا الفن، وأخذ منها نسخة فقرأها في درسه، ووعد بشرحها وإرسال الشرح إليَّ كي أطبعه، غير أنني لم أره بعد تلك الزيارة، وقد ذكر أنَّ أحد شيوخ شيوخه في حضرموت حدث له قصة نحو هذه، فقد كان في درس في علم الفرائض فأخذته سِنَّة فراه الشيخ فوجَّه إليه السؤال فانتبه الطالب من غفوته فقال: هل تريدون الجواب نثراً أم شعراً، فما أتى الغد إلاَّ وقد جاء بالجواب شعراً فيما سئِل عنه بالأمس نثراً؟!!

لا تكن محتقراً شأن امرئٍ      ربما كان من الشأن شؤون!

وقد يسَّر الله لي بعد ذلك إكمالها وضم كل الأبواب التي لم تكن في الأصل إليها حتى لا يحتاج طالب هذا الفن إلى غيرها، وما زلت أعجب كيف جادت القريحة بها، ولو أردت اليوم إضافة بيت واحد عليها ما استطعت إلاَّ بشق النفس، وإنما يعرف حقيقة ما أقول من عالج الشعر وقرضه.

ثمَّ لما يسَّر الله لي الرجوع من إنجلترا شرعت في نظم الدليل وقطعت فيه شوطاً، غير أنه عرضت لي عوارض حالت بيني وبين إتمامه ويسر الله

أنشاءها نظم (الوصول إلى نظم الأصول) في أواخر سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ثم طلب مني بعض الإخوة النجباء وأهل العلم الفضلاء نظم النحو نظماً وسطاً لكون ألفية ابن مالك طويلة، وفيها ما لا يحتاج إليه خاصة الخاصة فضلاً عن العامة، ونظم العمريطي للأجرومية لا يفي بحاجة طالب العلم، فرأيت الجمع بين الأجرومية وقطر الندى في نظم وسط، فيسر الله (رائعة الابتدا في نظم الأجرومية وقطر الندى) في أربعمئة وخمسين بيتاً أرجو أن تكون وافية كافية لغير المتخصصين في العربية.

وفي يوم الفراغ منها وقبل أن أختتمها اتصل بي الأخ الفاضل د/ عصام الغريب بعد طول عهد فقال لي: رأيت البارحة رؤيا تخصك أحبت أن أقصها عليك! فقلت: رؤيا خير إن شاء الله. قال: رأيت العلامة محمود شاكر - رحمه الله - في المنام وهو يهديك كتاباً مخطوطاً بخط فارسي جميل وقال: هذا لك، حتى أننا غبطناك على الهدية.

فلما فرغ من قص رؤياه قلت له: لا أدري عن تعبيرها شيئاً، غير أنك اتصلت بي وأنا الآن على وشك الفراغ من منظومة في النحو..

وبنظم (رائعة الابتدا) خامسة المنظومات العلمية، اكتملت هذه الألفية، إذ بلغ مجموع أبياتها كلها ألف بيت تقريباً، فمن حفظها وأتقنها لم يحتج إلى غيرها من منظومات المتون في هذه الفنون.

هذا وأسأل الله عز وجل أن يجزي أخي الشيخ محمداً عني خير الجزاء، فلولاه لظلت هذه المنظومات حبيسة عالم المخطوطات، كما أسأله سبحانه أن ييسر لي شرحها، وأن ينفع بها، وأن ييسر إكمال نظم دليل الطالب.

وقد أجزت أهل العصر كافة رواية هذه المنظومات عني، وأجزت أهل

العلم خاصة إصلاح ما يرونه خطأ مطبعيًا أو خطأ علميًا، فالعلم رحم بين أهله.

وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد ومَن والاه، واهتدى بهداه وأتبع خطاه، ما برق في سمائها البرق، وغرَّدت على أغصانها الورق.

الكويت

صباح يوم الجمعة

١٧ ذو القعدة ١٤٢٤ هـ

الموافق ٩/١/٢٠٠٤ م

السعي الحثيث  
إلى فقه المواريث

## السعي الحثيث إلى فقه المواريث

### المقدمة

الحمدُ لِلَّهِ عَلَى التوفيق	للنظم في العلم مع التحقيق
فهذه منظومة عزيزة	نظمتها في مدة وجيزة
في ليلةٍ لما سألتني الفاضلُ	في فنِّها وظنُّ أني جاهلُ
وظن أن الصمتَ كان عجزاً	حتى أتى الجواب مني رجزاً
وما درى الشيخُ اليماني أني	حزتُ من الفنون كلَّ فنَّ
وهذه أولُ نظمٍ ينظمُ	في بابها في الغرب فيما أعلمُ
أودعتها الأصولَ والفوائد	في فنِّها لا الحشوَ والزوائد
حتى غدت كالدرة المصونة	حاويةً في نظمها فنونه
نظمتها وليس ثمَّ دفترُ	بجانبي وليس ثمَّ مصدرُ
وإنما التوفيقُ والإلهامُ	والحفظُ والإتقانُ والإلمامُ
والأخذُ من فم الشيوخِ دهرًا	حتى استقامَ نظمها لي ظهراً
فالحمدُ لِلَّهِ لَهُ الملكُ وما	في الأرض مالٌ سواهُ والسما
فالملكُ القيُّومُ ذاكُ اللّهُ	وليس ثمَّ وارثُ سواهُ
وإنما الإنسانُ إما حارثُ	في المال أو على المجاز وارثُ

## أسباب الميراث وشروطه وموانعه

هذا وللميراث لا بد سبب	إما نكاح أو ولاء أو نسب
وشروطه أن تثبت الحياة	لوارث وتثبت الوفاة
لمالك يُراد قسم ماله	وواجب تحقق من حاله
ومانع الميراث في التدوين	قتل ورق واختلاف الدين

## أقسام الورثة

فالوارثون حظٌ بعض فرض	محددًا مقداره وبعض
يأخذ ما بقي له تعصيا	غير مقدر له نصيبا

## الوارثون من الرجال

وارث الذكور إما سبعة	في العدة إن شئت وإما تسعة
بحسب الإجمال والتفصيل	وهذا ذكرهم على التسهيل
أب وعم وابن وابن العم	والزوج والأخ ولو من أم
وابن الأخ المُدلي إليه بالأب	والمعتق المولى الذي لم يُحجب
أو قل أب ثم أبوه لوعلا	وابن وابن الابن مهما نزلا
ثم أخ شقيق أو أخ لأب	كذا لأم وابن إخوة النسب
وعم العم أيضا مثل العم	وكابن عم ابن ابن العم
ما داموا يدلون إليه بالنسب	ويحجب الأبعد أدناهم سبب
فيحجب العم هنا ابن العم	وابن أخ أولى به من عم

## الوارثات من النساء

وهذا حصر أسماء الإناث	ممن لهن فرض من الميراث
الأم والبنات كذاك الجدّة	والأخت والزوجة ولو في العدة

وبنتُ الابنِ لو دنتُ كالبنْتِ  
والأختُ من أمِّ لها فرضٌ كما  
والأختُ من أبٍ فقط كالأختِ  
يأتيك تفصيلاً لما تقدّمَا

### أصحاب الفروض والتعصيب

وكلُّهُنَّ وارثٌ بالفرضِ  
والجدُّ والأبُّ في حالتينِ  
كسائر الذكور بالتعصيبِ  
كذلك البنْتُ تارةً والبنْتُ  
والعصباءُ ههنا بالنفسِ  
فالنفسُ ستّةٌ وهي بنوّةٌ  
أبناؤهم عمومةٌ بنوهُمُ  
وجهةٌ قدّمَ كما البنوّةُ  
فقدمَ الشقيقَ من أبٍ وأمِّ  
وعاصِبٌ بالغيرِ ذاك البنْتُ  
شقيقةٌ بمثلها أو من أبٍ  
فالابنُ والأخُ الشقيقُ أو لأبٍ  
كذا ابنُ ابنٍ مثلهم وإن نزلَ  
لا العمُّ وابْنُه ههنا مع عَدْلِهِمُ  
عمّاتٍ أو بناتٍ أخوةٍ وعمِّ  
وعاصِبٌ مع غيره الأختانِ  
أي بنتُ ميّتٍ أو بنتُ الابنِ

والزوجُ والأخُ من أمِّ يُفْضِي  
وحظُّهم فيما عدا هاتينِ  
فما لهم في الفرض من نصيبِ  
لابنٍ بلا جمع كذاكَ الأختُ  
والغيرُ أو مع غيرهم في الدرسِ  
أبوّةٌ جدودةٌ أخوّةٌ  
على الترتيب هذا قدّموهُمُ  
والقربُ إن تساووا ثم القوةُ  
أخاً يكونُ أو عمّاً أو ابنَ عمِّ  
بابنٍ فإزلاً كذاكَ الأختُ  
بمثلها من الرجال العُصَبِ  
قد عَصَبُوا المماثلاتِ بالنسبِ  
مع أختِهِ وبنتِ عمِّ في العملِ  
منهُنَّ وابنُ أخوةٍ مع مثلهم  
إذ أنَّهُنَّ في بابِ أولي الرّحمِ  
يَعَصِبُهُنَّ ههنا البنتانِ  
وليس غيرُهُنَّ فيه يُغْنِي

### من لا يُحجب من الورثة

وكلُّ مَنْ يُذْلِي لَهُ مباشرةً  
فالابنُ والبنْتُ وأمُّ وأبٌ  
فليس في نصيبه مخاطرةُ  
نصيبهم في الورث ليس يُحجبُ

والزوج والزوجة يأخذان	فرضهما وليس يُحجبان
وكلُّ من أدلى له برابطة	فساقطٌ عند وجود الواسطة
إلا أختاً لأمٍّ ذاك فرضه	حتى مع الأمٍّ وهذا حظُّه
كذلك أمُّ الأبٍ قد أدلت به	فاستثناها في حكمها من بابِه

### ميراث ذوي الأرحام

فإن يمت وليس ثمَّ وارث	ذو فرضٍ أو تعصيبٍ حلٌّ ثالثٌ
ولو مع الزوج ذوو الأرحام	محلٌّ مُدلى فيه في السهام
فالخال والخالة مثل الأمِّ	وعمةٌ كالأبٍ لا كالعمِّ
كذلك ولَدُ البنتِ مثل البنتِ	واجعل أولادَ الأختِ مثل الأختِ
وولَدُ أخوةٍ لأمٍّ مثلهم	ومثل أخوةٍ هنا بناتُهم
كذا بناتُ العمِّ مثل العمِّ	وولَدُ بنتِ ابنٍ كمثل الأمِّ
لا فرق فالذكور كالإناثِ	في حظهم هنا من الميراثِ
وأنزل العمِّ لأمٍّ كالأبِ	إن لم يكن من دونه من حاجبِ
كذلك جدُّ ساقطٌ وجدَّة	كمثل من أدلوا بهم في العِدَّة

### أقسام الفروض

هذا وأقسامُ الفروضِ ستة	فليس ثمَّ غيرها البتَّة
الثلثُ ثمَّ الربعُ ثمَّ النصفُ	والشُّدُسُ ثمَّ الثلثُ ثمَّ الضَّعْفُ
وليس يأتيك مع الربعِ أبدٌ	ثمنٌ ولا الثلثُ مع الثمنِ ورَدٌ
ولا يكون أبداً ربعانِ	وليس في مسألةٍ ثمنانِ
ولا ثلثانٍ قطُّ مع ثلثينِ	ولا يكون الثلثُ مرتينِ
ويأتي في مسألةٍ نصفانِ	ويأتي أحياناً هنا الشُّدُسانِ

## فرض النصف والربع والثلث

فالنصفُ للزوجِ كما للبتِ  
والربعُ فرضُ الزوجِ تارةً كما  
سواها في الثمنِ وفي الربعِ هما  
والنصفُ فرضُ الزوجِ هذا إلا  
فالربعُ فرضُ الزوجِ حينها كما  
فالربعُ للزوجةِ إلا إن يكن  
وإن تعددت هنا الزوجاتُ  
والنصفُ فرضُ البنتِ وحدها كذا  
ما انفردت وليس ثمَّ عاصِبُ  
ويَحجبُ الأبناءُ بنتَ الابنِ  
كذا الأخُ الشقيقُ معَ أختِ لأبٍ  
ويَحجبُ الأختُ ذكورُ الأصلِ  
لكنَ لها حظٌّ معَ الإناثِ  
وعاصِبُ بالنفسِ كالذكورِ  
البنتُ معَ ابنِ كذاكَ البنتُ  
معَ ذكرٍ مماثلٍ في الوصفِ  
وعاصِبُ معَ غيره كالأختِ

وبنتِ الابنِ وحدهُنَّ والأختِ  
للزوجةِ الربعُ أو الثمنُ وما  
من دونِ كلِّ وارثٍ سواهما  
إن كان فرعُ وارثٍ فكلًّا  
لزوجتهِ إن مات ذا نصفهما  
فرعٌ فللزوجةِ حينها الثمنُ  
فكلُّهُنَّ فيه مُشركاتُ  
لَكُ حُكْمُ بنتِ الابنِ والأختِ إذا  
مماثلٌ وليس ثمَّ حاجِبُ  
والأختُ والأخُ هنا لا يُغني  
يَحجبها عنه لقوةِ السببِ  
ومثلُهُم أيضاً ذكورُ الفصلِ  
بفرضٍ أو تعصيبٍ في الميراثِ  
وعاصِبُ بالغيرِ في المِسطورِ  
لابنٍ معَ ابنِ ابنِ ثمَّ الأختُ  
والقربُ وهو فائزٌ بالضعفِ  
شقيقةٌ أو من أبٍ معَ بنتِ

## فرض الثلثين والثلث والسدس

والثلثان فرضُ للبناتِ  
وليس ثمَّ حاجِبُ وما لهُنَّ  
والثلثُ فرضُ ثابتُ الدلالةُ  
لا فرقَ بين ذكرٍ وأنثى

ولبناتِ الابنِ والخواتِ  
منَ عاصِبٍ فالثلثان بينهُنَّ  
لأخوةٍ في الأمِّ في الكلالةِ  
بل أعطهم على السواءِ الثلثا

ما لم تجذ هناك فرعاً مطلقاً  
 وقيل إن يُحجب هناك إخوة  
 إن كان زوجٌ معهم وأُمُّ  
 هذا وفرضُ الأمِّ تارةً ثلثُ  
 أو إخوةٌ وفرضُها السدسُ فقط  
 مما بقي من بعد زوجٍ فلها  
 هذا وحالاتُ الأبِ ثلاثة  
 والجمعُ بين السدسِ والتعصيبِ  
 فالسدسُ فرضُ الأبِ إن ابنٌ وُجدَ  
 وإن تكن أنثى له السدسُ وما  
 وكالأبِ الجدُّ على الصحيح  
 للأمِّ مع جدِّ وزوجِ الثلثِ  
 وقيل للجدِّ هنا أحوالُ  
 مع إخوةٍ يُعدُّ حيناً مثلهم  
 إن قلَّ حظُّه عن الثلثِ هنا  
 أو كان ذو فرضٍ للجدِّ الثلثُ  
 من قبل ذي فرضٍ وبالمقاسمة  
 يأخذ السدسُ ولا يقلُّ  
 سوى مع الأختِ في الأكدرية  
 والجدُّ ههنا مع الإناثِ  
 إلا مع الأمِّ فغير حاجبٍ  
 والأخُ من أبٍ مع الجدِّ حُسبَ  
 كذا إذا تكن شقيقتانِ

ولا من الذكور أصلاً مُعرقاً  
 من أبويه فاقسمن بالأسوة  
 الثلثُ بينهم هنا يُعمُّ  
 ما لم يكن هناك مولودٌ يرثُ  
 وإن تكن غراءُ فالثلثُ يُقَطُّ  
 ثلثُ وفرضُ الأبِ ضعفُ قبلها  
 السدسُ والتعصيبُ في الوراثة  
 إن زاد شيءٌ فاز بالتعصيبِ  
 كماله الباقي إذا فرغَ فُقِدَ  
 زاد عن الفروض طراً مَغْنَمًا  
 واستثنى صورةً من الترجيح  
 وثلثُ باقيهِ مع الأبِ ترثُ  
 واضطربت في شأنه الأقوالُ  
 وأعطيه ثلثاً وما زاد لهم  
 وإلاً أشركه إذ كان الغنى  
 من بعد ذي فرضٍ أو السدسُ يرثُ  
 إن شاءها مع إخوةٍ مساهمةً  
 نصيبه عنه ولا يختلُّ  
 والأمُّ والزوجُ بذِي القضيَّةِ  
 كالأخِ في الحكم وفي الميراثِ  
 لثلثهما مع كونه كعاصِبٍ  
 في العَدِّ إن كان شقيقٌ وحُجِبَ  
 معه هنا فرضهما الثلثانِ

والثلث للجد فلم يبق هنا  
 وإن تكن شقيقة فنصفه  
 والسدس أيضاً ثابت للجد  
 من جهة الأم أو الأب إذا  
 كأم أم وكذا أم الأب  
 فإن تعددت هنا الجدات  
 ومن ترث منهن من بابين  
 وتحجب الأدنى من الجدات  
 وأسقط الجدة إن كان ظهر  
 قتلك في عداد ذي الأرحام  
 والسدس فرض الأخ من أم ورد  
 ولم يكن في الأصل وارث ذكر  
 والأخت من أم لوحدها هنا  
 وإن تكن بنت وبنت ابن وما  
 إذا تكن أخت هنا شقيقة  
 فإن تعددت بنات الابن  
 يكمل السدس هنا الثلثين  
 إذ حيز بالتعدد الثلثان  
 فما لهن بعد من نصيب  
 كأن يك ابن ابن مثلهن  
 يأخذ الباقي من الأموال  
 الابن ثم الأب ثم الجد  
 وإلا أصحاب الفروض ردًا

للأخ من أب هنا سوى العنا  
 لها وثلث الجد والسدس له  
 ما لم تكن أم هنا فردة  
 أدلت بوارث ولا أم كذا  
 فعالياً وأم الجد العاصب  
 فالسدس فرض فيه مشركات  
 تأخذ من السدس هنا ثلثين  
 سواها عنه من أي الجهات  
 من بين اثنين قبلها ذكر  
 كمثل من أدلاها في السهام  
 إن لم يكن فرع وقد كان انفرد  
 إذ أنه للورث دونه احتكر  
 كالأخ من أم كما مر بنا  
 سواهما فالسدس للأخرى كما  
 واخت من الأب لها رفيقه  
 واخت الأب فسدسهن يغني  
 ولا يرثن إن تك اثنتين  
 وما بقي للسدس من مكان  
 إلا مع الذكور بالتعصيب  
 أو ابن ابن ابن دونهن  
 بعد الفروض أقرب الرجال  
 والأخ ثم العم هذا العد  
 فإنهم أولى بهما مردًا

بحسب فرضهم سوى الزوجين  
والردُّ فيضُ المال حين يُقسمُ  
والأحلُّ بعدُ ذوا الأرحام  
وإن يمت وليس ثمَّ من غَبَرَ  
إذا صاروا بعد الفرض خارجين  
والعولُ أن تزيد عنه الأسهمُ  
محلهم في مذهب الإمام  
فبيتُ مالِ المسلمين المستقرُّ

### باب الحجب

ويُحجَّبُ الأجدادُ بالآباءِ  
وبالآبِ واحجب هنا ابنَ الأمِّ  
يُحجَّبُ بالعمِّ وابنُ الابنِ  
كذلك الشقيقُ من أخٍ وعمِّ  
كذا ابنُ عمِّ مثلهم قد حجبا  
وليس قطُّ يُحجبُ الزوجانِ  
وإنما قد يدخلُ النقصانُ  
وتُحجبُ الأصولُ بالأصولِ  
بالأصل والفرع وبالحواشي  
فأسقطوا الأخَّ الشقيقَ المشفقا  
وأسقطوا ما كان منهم للآبِ  
وبالشقيقاتِ المعصَّباتِ  
وأسقطوا أخاً لأمِّ بالآبِ  
وبنتِ الابنِ وابنه فنازلا  
وكل محروم من الإرث هنا  
ويُحجَّبُ الإخوةُ بالأبناءِ  
بالجدِّ والبناتِ وابنُ العمِّ  
يُحجَّبُ بالابنِ وليس يجني  
وابنُ أخٍ شقيقٍ من أبٍ وأمِّ  
غيرَ أشقاءٍ لهم فاحتجبوا  
وَوَلَدٌ ووالدٌ سَيِّانٌ  
عليهم بالحجب لا الحرمانُ  
فقط كذا الفصولُ بالفصولِ  
احجب هنا الحواشي لا تحاشِ  
بالآبِ والإبنِ وابنِ مطلقاً  
بهم كذاك بالشقيقِ الأقربِ  
مع غيرهنَّ كهُنَّ والبناتِ  
والجدُّ والإبنِ وبنتِ النسبِ  
فهاكهُ مفصلاً ومجملاً  
لمانع فكال معدوم والفنا

### ميراث الحمل والمفقود والخنثى والفرقى

وورث الحمل إذا استهلاً  
وقِفَ له الأكثر من إثنين  
بما على حياته قد دلاً  
من ذكرين أو من أنثيين

وادفع لمن بالحمل ليس يُحجبُ  
 وأعطِ مَنْ يُنْقِصُهُ الأَقْلَّ  
 زيادةً في إرثه تُرَدُّ  
 وللمفقود قَدْرُ الحياةِ  
 وأعطِ مَنْ تساوى في حاله  
 وَمَنْ له حالان فالأقلُّ  
 وَمَنْ سواهم لا يعطون شيئاً  
 وكالمفقود قدرُوا للخنثى  
 إن كان مُشْكِلاً على اليقينِ  
 لكل وارثٍ وهذا الضَّرُّ  
 وإلّا فاعطه هنا النصفينِ  
 إن كانا في القدرين قد تفاضلا  
 أو نصف ما يكون بالذكورةِ  
 وليس للغرقى بلا نزاعٍ  
 إذ شرط إرث فيه لم يُحقّقِ  
 أو يُعلمُ السابقُ لا بعينه  
 فخالف المذهبُ للثلاثةِ  
 إن لم يكن من أهلهم تداعٍ  
 لكل واحدٍ من مال الآخرِ  
 حياةً أولٍ وموتَ ثانٍ  
 على الأحياء طراً من ورثتهِ

كلّ نصيبه ودع من يُسلبُ  
 على اليقين ثم إن تجلّى  
 لغيره أو نقصه يُسَدُّ  
 في إرثه وقدر المماتِ  
 نصيبه ولا تُعَدُّ إليه  
 له على اليقين لا الأجلُ  
 حتى يبين أمره جليّاً  
 نصيبه من ذكرٍ وأنثى  
 وهو الأقلُّ للأمر المبينِ  
 يزول بعدُ إن تجلّى الأمرُ  
 من ذكرٍ وأنثى بالقدرينِ  
 وإلّا فاعطه الميراث كاملاً  
 أو نصف ما يكون بالأنوثةِ  
 توارث من بعضٍ بالإجماعِ  
 فإن لم يُدر سابق من لاحقٍ  
 أو حال نسيان هنا من دونه  
 في منعهم وأوجب الوراثةِ  
 أو كان دون حُجّةٍ وراعي  
 ما كان من تِلادِهِ وقدرٍ  
 وقسم الميراث بالميزانِ  
 واعطف على الثاني في ميراثه

## حساب المواريث

أصل مسائل هنا اثنان وستة وضعفها وضعفها مخارج الفروض والتأصيل تخرج منه ههنا فروضها فإن يكن صاحب فرض واحد للفرض كالنصف له الاثنان وإن يكن فرضان والمقام عليه كالثلث مع الثلثين أو لم يكن من بينها تماثل كالنصف والرابع هنا والثلث وإن يكن من بينها توافق من الأعداد يقبلان القسم كالربع والشدس على الاثنين من ضرب أربع هنا بالستة وإن يكن من بينها تباین وضع المقامين وخذ ضربهما وخذ إذا شئت لكل مسألة أصلاً لها أو خذ هنا أعلاها وهو هنا الأربع والعشرون وضع لكل وارث نصيبا وضع كما عرفت أصل المسألة واقسم هنا على الفروض الأصل

ثلاثة أربعة ثمان فهذه السبع هنا تعريفها أقل أعداد بها التحصيل صحيحة من دون ما يهيضها فأصلها مقام كسر شاهد والثلث قل ثلاثة سيان متفق فلتقسم السهام ثلاثة مقام ذي الفرضين فيه وكان بينها تداخل خذ الثماني وعليها فابن إن كان ثم ثالث موافق عليه فاجعله المقام الأسما فاضربهما وحاصل الرقمين اقسم على الاثنين تلك العدة كالربع والثلث فالقول البائن وحاصل الضرب غدا أصلهما مضاعفاً بسيطاً كيما تجعله واجعله مع أعلاها أو أدناها وتمت الأصول أجمعونا فريضة يكون أو تعصبا واستخرج السهام ذي معدلة واستخرج السهام منه فصلا

فإن تساوى الأصلُ والسهامُ	بالعدِّ صَحَّحتُ ههنا الأقسامُ
واقسمُ على الأصلِ هنا الأموالُ	والحاصلُ اضربُ بالسهامِ حالا
وحاصلُ الضربِ هنا النصيبُ	فكل وارثٍ منه يُصيبُ
بحسبِ سهمه إن كانت عادلهُ	أما إذا عالت فهذي العائلةُ
وهي التي أصولها تعولُ	كستةٍ وضعفها تؤولُ
فستةٌ لعشرةٌ وتسعةُ	ولثمانٍ حوَلتُ وسبعةُ
وضعفُها يؤولُ للسبعِ عشرُ	والعشرِ مع ثلاثٍ والخمسِ عشرُ
وضعفُها يؤولُ للسبعِ معَ	عشرين فاحفظها وخذها أجمعا
واستبدلِ الأصلَ هنا بالثاني	كستةٍ تأولُ للثمانِي
وقسمِ المالَ هنا عليه	وأولُ فلا تعدِ إليه

### الخاتمة

هذا وصلَّى الله ما زهرُ ربِّا	أو غرَّدَ العصفور أو هبَّ الصبَّا
على النبيِّ المصطفى الرحيمِ	شفيعنا في الموقفِ العظيمِ
في يومٍ لا ينفعُ والدُّ ولدُ	وليس إلَّا اللُّهُ الواحدُ الصمدُ
وليس يغني الجاهُ والأموالُ	وإنما الإيمانُ والأعمالُ
تمَّت فإن أجازها اليماني	الحضرميُّ العالمُ الربَّاني <sup>(١)</sup>

(١) هو الشيخ الفقيه الفرضي علي بن سالم بن سعيد بن بكير الحضرمي بلدًا الشافعي مذهباً، وكان سؤاله سبباً في نظم الناظم لهذه الأرجوزة، وقد كتب بخطه على نسخة الأصل ما نصّه:

(بسم اللّٰه الرحمن الرحيم، والحمد لله ربّ العالمين، وبعد: فقد استمعت إلى هذه المنظومة من لسان ناظمها بارك الله فيه وفتح عليه وأعانه ووفّقه، وقد أجزتها وأعجبت بها وأجزت الناظم في طلب العلم ونشره... إلخ، وكتبه علي بن سالم بكير في ٢٣ ذي القعدة الحرام =

أجزتها من بعده وإلاَّ      نظمْتُ نظمًا ثانيًا مجلًّا



---

= ١٤٢٠هـ الموافق ٢٨/٢/٢٠٠٠م)، وقد سمّاها: «السعي الحثيث إلى  
فقه المواريث» ووعد بشرحها، وقد كان الأصل نحو مائة وعشرين بيتاً  
ثم تَمَّمها الناظم بعد ذلك بتسعين بيتاً لتكون حاوية كل فنون علم  
الفرائض مع العناية بمذهب أحمد بن حنبل.

1301  
 1302  
 1303  
 1304  
 1305  
 1306  
 1307  
 1308  
 1309  
 1310  
 1311  
 1312  
 1313  
 1314  
 1315  
 1316  
 1317  
 1318  
 1319  
 1320  
 1321  
 1322  
 1323  
 1324  
 1325  
 1326  
 1327  
 1328  
 1329  
 1330  
 1331  
 1332  
 1333  
 1334  
 1335  
 1336  
 1337  
 1338  
 1339  
 1340  
 1341  
 1342  
 1343  
 1344  
 1345  
 1346  
 1347  
 1348  
 1349  
 1350  
 1351  
 1352  
 1353  
 1354  
 1355  
 1356  
 1357  
 1358  
 1359  
 1360  
 1361  
 1362  
 1363  
 1364  
 1365  
 1366  
 1367  
 1368  
 1369  
 1370  
 1371  
 1372  
 1373  
 1374  
 1375  
 1376  
 1377  
 1378  
 1379  
 1380  
 1381  
 1382  
 1383  
 1384  
 1385  
 1386  
 1387  
 1388  
 1389  
 1390  
 1391  
 1392  
 1393  
 1394  
 1395  
 1396  
 1397  
 1398  
 1399  
 1400  
 1401  
 1402  
 1403  
 1404  
 1405  
 1406  
 1407  
 1408  
 1409  
 1410  
 1411  
 1412  
 1413  
 1414  
 1415  
 1416  
 1417  
 1418  
 1419  
 1420  
 1421  
 1422  
 1423  
 1424  
 1425  
 1426  
 1427  
 1428  
 1429  
 1430  
 1431  
 1432  
 1433  
 1434  
 1435  
 1436  
 1437  
 1438  
 1439  
 1440  
 1441  
 1442  
 1443  
 1444  
 1445  
 1446  
 1447  
 1448  
 1449  
 1450  
 1451  
 1452  
 1453  
 1454  
 1455  
 1456  
 1457  
 1458  
 1459  
 1460  
 1461  
 1462  
 1463  
 1464  
 1465  
 1466  
 1467  
 1468  
 1469  
 1470  
 1471  
 1472  
 1473  
 1474  
 1475  
 1476  
 1477  
 1478  
 1479  
 1480  
 1481  
 1482  
 1483  
 1484  
 1485  
 1486  
 1487  
 1488  
 1489  
 1490  
 1491  
 1492  
 1493  
 1494  
 1495  
 1496  
 1497  
 1498  
 1499  
 1500  
 1501  
 1502  
 1503  
 1504  
 1505  
 1506  
 1507  
 1508  
 1509  
 1510  
 1511  
 1512  
 1513  
 1514  
 1515  
 1516  
 1517  
 1518  
 1519  
 1520  
 1521  
 1522  
 1523  
 1524  
 1525  
 1526  
 1527  
 1528  
 1529  
 1530  
 1531  
 1532  
 1533  
 1534  
 1535  
 1536  
 1537  
 1538  
 1539  
 1540  
 1541  
 1542  
 1543  
 1544  
 1545  
 1546  
 1547  
 1548  
 1549  
 1550  
 1551  
 1552  
 1553  
 1554  
 1555  
 1556  
 1557  
 1558  
 1559  
 1560  
 1561  
 1562  
 1563  
 1564  
 1565  
 1566  
 1567  
 1568  
 1569  
 1570  
 1571  
 1572  
 1573  
 1574  
 1575  
 1576  
 1577  
 1578  
 1579  
 1580  
 1581  
 1582  
 1583  
 1584  
 1585  
 1586  
 1587  
 1588  
 1589  
 1590  
 1591  
 1592  
 1593  
 1594  
 1595  
 1596  
 1597  
 1598  
 1599  
 1600  
 1601  
 1602  
 1603  
 1604  
 1605  
 1606  
 1607  
 1608  
 1609  
 1610  
 1611  
 1612  
 1613  
 1614  
 1615  
 1616  
 1617  
 1618  
 1619  
 1620  
 1621  
 1622  
 1623  
 1624  
 1625  
 1626  
 1627  
 1628  
 1629  
 1630  
 1631  
 1632  
 1633  
 1634  
 1635  
 1636  
 1637  
 1638  
 1639  
 1640  
 1641  
 1642  
 1643  
 1644  
 1645  
 1646  
 1647  
 1648  
 1649  
 1650  
 1651  
 1652  
 1653  
 1654  
 1655  
 1656  
 1657  
 1658  
 1659  
 1660  
 1661  
 1662  
 1663  
 1664  
 1665  
 1666  
 1667  
 1668  
 1669  
 1670  
 1671  
 1672  
 1673  
 1674  
 1675  
 1676  
 1677  
 1678  
 1679  
 1680  
 1681  
 1682  
 1683  
 1684  
 1685  
 1686  
 1687  
 1688  
 1689  
 1690  
 1691  
 1692  
 1693  
 1694  
 1695  
 1696  
 1697  
 1698  
 1699  
 1700  
 1701  
 1702  
 1703  
 1704  
 1705  
 1706  
 1707  
 1708  
 1709  
 1710  
 1711  
 1712  
 1713  
 1714  
 1715  
 1716  
 1717  
 1718  
 1719  
 1720  
 1721  
 1722  
 1723  
 1724  
 1725  
 1726  
 1727  
 1728  
 1729  
 1730  
 1731  
 1732  
 1733  
 1734  
 1735  
 1736  
 1737  
 1738  
 1739  
 1740  
 1741  
 1742  
 1743  
 1744  
 1745  
 1746  
 1747  
 1748  
 1749  
 1750  
 1751  
 1752  
 1753  
 1754  
 1755

التمسك بالدين - مراعاة الكرامة - وحسن الخلق - وحسن الخلق -  
 استجابت الدعوة إلى هذه المبادئ من قبلنا في هذا الموضع وفي غيره  
 وأما في هذه المبادئ من قبلنا في هذا الموضع وفي غيره  
 وأما في هذه المبادئ من قبلنا في هذا الموضع وفي غيره  
 وأما في هذه المبادئ من قبلنا في هذا الموضع وفي غيره

صورة من خط الشيخ علي بن سالم البكري



الوصول  
إلى  
نظم علم الأصول



## الوصول إلى نظم علم الأصول

### المقدمة

الحمد لله على الوصول	إلى تهذيب النظم في الأصول
[حذعلم الأصول]	وهي هنا الأدلة الكلية
وكيف يُستفاد منها الحكم	والجمع بينها وقيل العلم
وهي كتاب سنة فالشرع	هما وما سواهما فالفرع
إذ الإجماع راجع إليها	كما القياس قائم عليها
والأصل في الأصل هو الأساس	والنص والحكم أو القياس
والفقه حدًا فهم الحكم الشرعي	العملي بالدليل الفرعي
أو الأحكام ذاتها الشرعية	تؤخذ من أدلة فرعية

### (الباب الأول: في الأدلة)

[الكتاب]	وأول الأدلة القرآن
وهو حقيقة كلام الله	هو الهدى والنور والبيان
أنزله على النبي المصطفى	لفظاً ومعنى دونما اشتباه
حتى قضى الأعراب بالإعجاز	فقام بالتبليغ عنه وكفى
إعجازه كما أتى في نظمهِ	له وبالبيان والإيجاز
ففيه محكمات هنّ الأمّ	قد جاء في تشريعه وحكمه
	لما تشابهت فيه تؤمّ

فهي بيان المشكلات فيه  
فليس في القرآن ما لا يُعلمُ  
فَيَفْهَمُ القرآنُ بالقرآنِ [السنة] وسنة النبي ذاك قوله  
فالقول في التشريع كالقرآن  
لما أتى من مجمل الكتاب  
وفعله إن كان للبيان  
فمثله في حكمه كـ ﴿صَلِّ﴾  
فواجبٌ إن كان فيما قد وجب  
ومطلق الأفعال للمندوب  
إذ أنه هو النبي الأسوة  
إلا إذا دلَّ عليها نصٌّ  
أو لم يكن سبيلها العبادة  
أو كان مجبولا عليها المصطفى  
كذلك التقرير بعد علمه  
وإن تعارضت هنا الأفعال  
وماتواترت من الأخبار  
وما روي من الأحاد واشتهر  
كذلك ما احتفت به القرائن  
وما سواها راجح في الظن  
وأوجبوا بما قد صح العمل  
ومرسل يشمل ما لم يوصل  
وكلهم يعمل بالضعيف

واضحة للراسخ الفقيه  
وليس في معناه ما لا يفهم  
وجاءت السنة للبيان  
ومثله تقريره وفعله  
دلالة وجاء للبيان  
فهو كمثله في هذا الباب  
لما أتى من مجمل القرآن  
ومثله (صلوا كما أصلي)  
ومستحبٌ في الذي قد استحَبَّ  
في الأصل جاءت ليس للوجوب  
للمؤمنين كلهم والقُدوة  
بأنها للمصطفى تخصُّ  
ولا التشريع إنما للعادة  
فهي مباحة لمن له اقتضى  
كفعله أو قوله في حكمه  
مع الأقوال ترجح الأقوال  
أفادت العلم بالاضطرار  
أفاد العلم بدلالة النظر  
فهذا ما أفاد الرأي البائن  
إن صح عند علماء الفن  
واختلفوا إن كان جاء مرسلا  
إسناده فمعضل كمرسل  
عند اضطرار في القول الحصيف

إلا المترك فالجميع أهملوا  
والراوي أدري دائماً بما روى  
فإن يخالف ههنا الرواية  
[الإجماع] وثالث الأدلة الإجماع  
وهو اتفاق علماء الأمة  
بعد النبي بدليل شرعي  
وحجة ظنية سكوت  
لغير خوف طارئ إليهم  
كذا اتفاق الراشدين حجة  
وخص ما قد سنّه أبو بكر  
إذ أنه مظنة الإجماع  
وحجة إجماع أهل البيت  
وشرطه ثبوت الاتفاق  
إذ يستحيل الهجر للكتاب  
إذ صح (لن يفترقا) هنا أبداً  
وقول صاحب بلا خلاف  
وما أتى فيه الخلاف عنهم  
فواجب هنا اتباع الراجح  
والأجاز تقليد الجميع  
[القياس] ثم القياس رابع الأدلة  
في الحكم إما بقياس العلة  
أما القياس مع نفي الفرق  
فالأول العلة فيه أوجب

والشاذ والمنكر والمعلل  
ما لم يخالف فيه ما النص حوى  
فنصها الراجح في الدراية  
يلزم للقطعيّ الاتباع  
على قضية أتت ملّة  
ظنيّ في ثبوته أو قطعي  
عن قول بعد علم، والصموت  
ولا تحرّ واجب عليهم  
فالخلفاء هديهم محجة  
وسنّه موافقاً له عمر  
قبل افتراق الصحب في الأصقاع  
من عرفوا بفقههم والصيت  
من الجميع دونما افتراق  
من كلهم عند ذوي الألباب  
إلى ورود الحوض فيما قد ورد  
له من الباقي فرأي كاف  
فالحق لا يخرج قطعاً منهم  
دون سواه بالدليل الواضح  
والاقتداء بالهدى الرفيع  
إلحاق فرع أصله للعلة  
والشبه وإمّا بالدلالة  
بمعنى النص من دليل النطق  
حكماً فلا يثبت إن تخلفت

نُصَّ عَلَى تَعْلِيلِهِ كَالشُّكْرِ  
وَالثَّانِي مَا تَرَدَّدَ الْفَرْعُ بِهِ  
وَالثَّالِثُ الْعَلَّةُ يُسْتَدَلُّ  
عَلَيْهَا نَصٌّ إِنَّمَا تَسْتَنْبِطُ  
وَالْعَلَّةُ الْوَصْفُ الَّذِي يَلَازِمُ  
تَكُونُ وَصْفًا ظَاهِرًا مُنْضَبِطًا  
وَالْحِكْمَةُ الْمَصْلُحَةُ الشَّرْعِيَّةُ  
فَالسُّكْرُ عِلَّةٌ لِحُظَرِ الْخَمْرِ  
وَشَرْطُ عِلَّةٍ هُنَا أَنْ تَطْرُدَ  
وَلَا قِيَاسَ حَيْثُ لَا مِطَابَقَةَ  
وَلَا قِيَاسَ إِلَّا فِي الْمَعْقُولِ  
وَكُلُّ مَا عَارِضٌ نَصًّا كَاسِدٌ  
وَتَدْرِكُ الْعِلَّةُ بِالْإِجْمَاعِ  
صَرِيحٌ كَالْتَعْلِيلِ بِالْمَعْرُوفِ  
كَمِثْلِ قَوْلِهِ (مَنْ أَجَلَ هَذَا)  
وَالثَّانِي بِالْإِيْمَاءِ لَا بِالْحَرْفِ  
بِحَيْثُ لَوْ أَهْدَرَ ذَا التَّنْبِيهِ  
ثُمَّ اقْتَرَانَهُ أَتَى بِالْفَاءِ  
وَكَوْنُهُ مُنَاسِبًا لِلرِّبْطِ  
وَالثَّالِثُ الْمَدَارِكُ الْمُنَاسِبَةُ  
إِنْ جَاءَ فِي النَّصِّ بِوَصْفٍ صَالِحٍ  
وَقَدْ يَسْمَى تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ  
وَأَمَّا تَنْفِيحُ الْمَنَاطِ الْمَجْدِي

فِي كَوْنِهِ عِلَّةٌ حُظِرَ الْخَمْرُ  
بَيْنَ الْأَصْلِيِّينَ لِنَزْوَعِ الشَّبَهِ  
بِهَا عَلَى الْحُكْمِ وَلَا يَدُلُّ  
بِالْاجْتِهَادِ عِلَّةٌ وَتُرْبِطُ  
تَشْرِيعَ الْحُكْمِ وَلَهُ يَلَازِمُ  
مُنَاسِبًا مُنْصَوِّبًا أَوْ مُسْتَنْبَطًا  
وِغَايَةَ الْمَشْرَعَ الْمَرْعِيَّةَ  
وَحِفْظَ الْعَقْلِ حِكْمَةً لِلْحُظَرِ  
إِلَّا لِمَنْعٍ أَوْ شَرْطٍ قَدْ فُقِدَ  
فِي الْفَرْعِ لِلْأَصْلِ وَلَا مُوَافَقَةَ  
مَعْنَى بَلَا اخْتِصَاصٍ بِالرَّسُولِ  
فِي الْإِعْتِبَارِ وَقِيَاسُ فَاسِدٌ  
عَلَيْهَا وَالنَّصُّ عَلَى أَنْوَاعٍ  
وَضَعًا مِنْ الْأَلْفَاظِ وَالْحُرُوفِ  
كَذَا (بَذَا) وَمِثْلُهُ (لِهَذَا)  
مِثْلُ اقْتِرَانِ حُكْمِهِ بِالْوَصْفِ  
لِعَدَّةٍ مُعَيَّبِ النَّبِيَّةِ  
وَتَرْتِيبِ الْحُكْمِ عَلَى الْجُزْأِ  
مُنْتَظِمِ السِّيَاقِ مَعَ ذَا الشَّرْطِ  
إِخَالَةً الْوَصْفِ الَّذِي قَدْ نَاسَبَ  
لِلْحُكْمِ سَالِمًا مِنَ الْقَوَادِحِ  
أَيُّ اسْتِخْرَاجِهَا بِالِاسْتَنْبَاطِ  
تَخْلِيصُهَا مِنْ كُلِّ وَصْفٍ طَرْدِي

بجمع الأوصاف هنا بالحصير لكل وصف لا يسوغ علته وأما تحقيق المناط فالنظر وقد يراد تنزيل النصوص كمثل تقدير جزأ المصيد [المصالح والمرسلة] والوصف قد أتى هنا معللاً لم يشهد الشارع باعتبار وإنما الأوصاف فيه مرسله فهذه المصالحُ المرسلهُ بشرط كونها هنا محققة [سد الذرائع] وأجمعوا على سد الذريعة فيحظر المباح فيها دفعا [المعرف] والعرف أيضاً حجة شرعية إذ لا يعتاد المسلمون إلا بشرط الاطراد والوجود ولم يُعارض لدليل قطعي وخصصوا بالعرف للعموم [شرع من قبلنا] وشرع غيرنا إن كان قد ورد [الاستحسان] والاستحسان ههنا العدول كالنص والقياس والقواعد [الاستصحاب] والاستصحاب ذاك الاستمرار بالحكم في إبقاء أمر حاضر كذلك الحكم على المعدوم

ثم الإبطال عن طريق السبر للحكم حسب ترجح الأدلة في الفرع هل تحققت ليعتبر في واقع على وجه الخصوص أو تالف أو تعديل الشهود به وجاء مهماً ومرسلاً له في غيره ولا إهدار تناسب الأحكام لا معللة تراعى في أحكامها المصلحة وعامة معقولة ومطلقة إلى المحرمات في الشريعة للضرر أو المحذور شرعاً إذ أنه مصلحة مرعية ما كان فيه صالح تجلّى مقارنة لم يُنقض في العقود من النصوص وأصول الشرع مقارنة للنص والمفهوم في شرعنا مسكوتاً عنه لم يُردّ بالحكم عما تقتضي الأصول إلى دليل راجح أو شاهد بالعمل الأصلي والإقرار إن لم يزل موجوداً لم يُغيّر بالعُدم في الأمر الجليّ المعلوم

وصحب الأحكام هنا الشرعية  
وترك ما كان على ما كانا  
ولا تزول أحكام اليقين  
فهذه أدلة الأحكام

والحكم بالبراءة الأصلية  
في كل شيء واقدر الزمانا  
إلا بأمر قاطع مبین  
ومصدر الأئمة الأعلام

### (الباب الثاني: في الحكم والحاكم والمحكوم)

والحاكم الله وليس العقل  
وإنما قد تدرك العقول  
ولا تكليف في فعل مجهول  
والشرط في المكلف الأهلية  
وحكم الشرع ذا خطاب الله  
على سبيل الاقتضا والوضع  
[الحكم الشرعي] وخمسة أحكامه الشرعية  
فواجب إباحة حرام  
فأول الخمسة ذاك الواجب  
فالواجب المأمور فيه ملزم  
[الواجب والحرام] والواجب الفرض على نوعين  
مضيقي أو واسع وواجب  
أما الحرام ما أتى بالجزم  
[المكروه والمندوب والمباح] ثم المكروه تركه مطلوب  
أما المباح ما تساوى مطلقاً  
وحكم الوضع وهو جعل الشارع  
[الحكم الوضعي] أو سبب أو وصفه بالصحة  
فالشرط ما يلزم عند عذمه  
[الشرط والمنع والسبب]

وما على الرسول إلا النقل  
الحسن والحق فذا المعقول  
أو غير مقدور أو مستحيل  
بلوغه والقدرة العقلية  
إلى مكلفي عباد الله  
فهذا جعلني وذاك شرعي  
وسبعة أحكامه الوضعية  
ندب كراهة فذي الأحكام  
وبعده الذي إليه يُندب  
بفعله والندب ليس يلزم  
فرض كفاية وفرض عين  
مُخَيَّر به وفرض راتب  
على العباد تركه والعزم  
بلا إلزام عكسه المندوب  
فعل وترك عند من قد أطلقا  
شيئاً كشرط لازم أو مانع  
والضد والرخصة والعزيمة  
عُدْم كعكس مانع في حكمه

إذ بوجود المانع الحكم امتنع  
والسبب الذي به الحكم يقع  
بجعل أمر سبباً لأمر  
[الصحة والبطالان] وصحة العبادة الإجزاء  
فواجب إن كانت العبادة  
وهي هنا في وقتها أداء  
وصحة تجعل للعقود  
فلازم بعد صحيح البيع  
إذ لازم ترتب المشروط  
والحكم إن تخلفت أركان  
وعكس صحة هنا قولان  
ومحكم أصليّ ذا عزيمة  
[العزيمة والرخصة] ما كان تخفيفاً خلاف الأصل  
كمريض أو كبر أو كمطر

كمنع وارث إذا القتل وقع  
عند وجوده وبالعُدْم ارتفع  
كشرع الحد عند شرب الخمر  
لا يجب من بعدها القضاء  
فاسدة في شرعنا الإعادة  
وبعد فوت وقتها قضاء  
وصفاً لدى ترتب المقصود  
نفوذه بتسليم المبيع  
عند وجود الركن والشروط  
أو سبب أو شرط البطلان  
فساد أو بطلانها رأيان  
وما عداه رخصة رحيمه  
لدفع عسر طارئ في الفعل  
ونحوه ومثل خوف وسفر

### (باب دلالات الألفاظ)

والأصل في تباين الأحكام  
إذ الألفاظ منها ما ترادف  
بالاشتراك لفظها توخّدا  
مشكك تفاوتت فيه الصور  
حقيقة في وضعها مستعملة  
واللفظ في معناه إما مجمل  
[المجمل والبيّن] فمجمّل ما احتاج للبيان  
تساوياً أو مشكك يُحتاج

اختلاف في دلالة الكلام  
معنى ومنها ما أتى مختلفاً  
وأما معناها فقد تعدّدا  
وما تواطى فالتساوي قد ظهر  
وما عداها مجازات مرسله  
أو ظاهراً أو نصّ أو مؤول  
كمثل لفظ له معنيان  
لكشف معناها وذا الإخراج

من حيز الإشكال في المعاني  
ويشمل التخصيص والتعليلا  
أجاز في هذا ذوو الألباب  
لا وقت حاجة فلا يُجَوِّزُ  
والنص ما جاء لمعنى أوحدٍ <sup>[النص والظاهر  
والمؤول]</sup>  
والظاهر الذي معناه راجعُ  
والأصل أن تقدم الظواهرُ  
يدل أنها ليست مرادهُ  
وهو المؤول الذي معناهُ  
[العام] والعام ما يستغرق الأفرادا  
شموله على سبيل الجمع  
والمطلق الذي شموله حصلُ  
هذا وألفاظ العموم (من) و (ما)  
ومثل (أين) في ظرف الزمانِ  
ولفظه الصريح مثل (كلُّ)  
كذلك (أل) في الجنس والجموع  
والمفرد المضاف كالجمع يَعُمُ  
والنكراتُ في سياق النفيِّ  
[الخاص] والخاص ما دلَّ على المحصورِ  
والعام قد يدخله التخصيصُ  
ثم التخصيص قصر اللفظ العامِ  
بالشرط والوصف والاستثناءِ  
فهذه المخصص المتصلُ

إلى التجلي تعريفُ البيانِ  
والنسخ والتقييد والتأويلا  
تأخيره عن زمن الخطابِ  
إذ التكليف عند ذاك يَغوِّزُ  
لا غيره كمثله اسم العددِ  
بالوضع أو بالعرف فهو واضحُ  
إلا إذا أتى دليلٌ ظاهرُ  
فيرجح الخفي بالإفادهُ  
بعيدٌ والدليل قد قوَّاهُ  
من الألفاظ وضعا لا الأعدادا  
لكلِّ فرد وسبيل الدفع  
لواحدٍ منها سبيله البدلُ  
وكل موصول أتى كـ (أيما)  
(متى) كذلك في ظرف المكانِ  
كذا (جميع) عند المستدلِّ  
ومفرد - لا العهد - كالجميع  
كمثل قول الزم هنا سبيلُهُمْ  
أو شرطٍ واستفهامٍ أو في التهيِّ  
كالعَلَمِ وأعداد العشورِ  
وقد يراد عنده الخصوصُ  
على أفراد بعضه في الحكمِ  
أو بدلٍ أو غاية انتهاءِ  
وغيرها المخصص المنفصلُ

النص والعقل كذاك الحس  
 [المطلق والمقيد] ومطلق دلّ على الحقيقة  
 ثم مقيد كمثّل المطلق  
 فهو لشائع أتى في الجنس  
 وحمله على مقيد وجب  
 [الأمر] وعرفوا الأمر بالاستدعاء  
 بافعل وليفعل واسم فعل الأمر  
 والأصل في قول (افعل) للوجوب  
 أو كان بعد نهْيٍ للإباحة  
 وجاء الأمر أيضاً للإكرام  
 وللتهديد كاعملوا ما شئتم  
 والأصل في (افعل) أنها للفور  
 وإنما تقتضي (افعل) أكثر  
 [النهي] والنهي حده استدعاء الترك  
 والأصل في (لا تفعل) التحريم  
 والنهي يقتضي الفساد مطلقاً  
 فالنهي إن عاد إلى الأركان  
 كفي عبادة وليست تبطل  
 ونهيه عن شيء فعل ضده  
 والمنطوق [والمفهوم]  
 واللفظ قد يفيد للمعلوم  
 فإن يدل في محل النطق  
 وإلاّ مفهوم وهذا دلاً  
 وقد يكون تارة موافقا

إجماع والقياس هذي الخمس  
 من غير قيد يقتضي توثيقه  
 دلّ ولكن مع قيد موثق  
 أراد واحداً من دون لبس  
 إن كانا واحداً في الحكم والسبب  
 للفعل من أدنى مع استعلاء  
 ومصدر كجرياً يعني اجر  
 إلاّ إذا يصرف للمندوب  
 وراجع أنه للإعادة  
 كأدخلوا الجنة في سلام  
 أو للإعجاز كإن استطعتم  
 ومرة فقط على المأمور  
 من مرة بشرط قد تكررا  
 لفظاً كما لا تقربوا للشرك  
 إلاّ إذا انتفى هنا التجريم  
 وبعضهم قيده وحققا  
 أو الشروط يقتضي بالبطان  
 لخارج محرم قد يحصل  
 معنى والأمر عكسه في حده  
 هنا بالمنطوق أو المفهوم  
 فذاك منطوق أتى بالسبق  
 عليه لفظ جاوز المحلاً  
 فحوى خطاب لفظه مطابقاً

وتارة مسكوته أحقُّ  
كالضرب بالحكم من التأنيفِ  
وقيل هذا من قياس الأولى  
ومنه مفهوم مخالف غدا  
وهو هنا الدليل للخطابِ  
فبعضهم لما أفاد أهملوا  
بالحصر والشرط كذا بالظرفِ  
لا إن يكن مخرجه جواباً  
أو كان في تفخيمٍ وامتنانٍ  
واللفظ قد يدل بالعبارة  
فالأول الذي إلى الحكم قصدُ  
وما أتى حكمه في العبارة  
والاقتضاء دلالة الكلام  
فواجب تقدير لفظ يلزمُ  
لكونه قد يستحيل عقلاً  
دلالة للنص بالثبوتِ  
لا بالقياس بل فحوى الخطابِ  
وهو هنا المفهوم بالموافقة

[دلالة العبارة  
ودلالة الإشارة]

[دلالة الاقتضاء]

[دلالة النص]

بالحكم مما قد أفاد النطقُ  
أولى بمقتضى النصِّ الشريفِ  
وعده من المفهوم أجلى  
معارضاً لحكم منطوق بدا  
واختلفت فيه ذوو الأبوابِ  
وبعضهم خالفهم فأعملا  
وعددٍ وغايةٍ ووصفٍ  
أو غالباً أو ما أتى القاباً  
أو كان في أعدادٍ أو تبيانٍ  
والاقتضاء والنصِّ والإشارة  
أصالة لا تبعاً فيه وردُ  
بالتبع دلالة الإشارة  
على مسكوت عنه للإفهام  
من دونه الكلام ليس يفهمُ  
أو واقعاً أو يستحيل نقلاً  
لحكمه المنصوص في المسكوتِ  
وما اقتضته لغة الأعرابِ  
لعله المنصوص بالمطابقه

### (باب تعارض الأدلة والترجيح)

وإن تعارضت هنا الأدلةُ  
الجمع أو لآثم الترجيح  
فالجمع مثل تخصيص العمومِ  
أو حمل فعيلين على حالينِ  
في نظر الفقيه قال الجلةُ  
ثم توقف وهو الصحيحُ  
أو كتييد مطلق معلومِ  
أو حمل نصين على أمرينِ

<p>جمع ويُقضى للذي تأخراً كفقه الراوي أو لكثرة العدد إن كانا قد تفاوتا في الظن أقوى هنا من عامه المخصّص أرجح مما كان منه فعلاً عند تعارض لدى العموم على ما دلّ منها بالإيماء على الذي أفاد بالإشارة كالنص إن عارضه خفيها أقوى من الحقائق الوضعية أقوى من المجاز في الطريقة كمقتضي الحل مع الحرام ورجحوا على المبيح الأمراً إن يتعارض فيها علتان أرجح من خفيه وأعلا أتى من أيما دليل عاضد</p>	<p>أو يُقضى بالنسخ إذا تعدّراً ثم الترجيح قد يكون بالسند أو قد يكون راجعاً للمتن فالعام إن أتى ولم يُخصّص وما أتى من الحديث قولاً كذا المنطوق أقوى من مفهوم كذلك ما دلّ بالاقتضاء وما أفاد الحكم بالعبارة ورجحوا إذا أتى جليها كذلك الحقائق الشرعية وما أتى في لفظه حقيقة وقد أتى الترجيح بالأحكام فرجحوا على التحليل الحظراً كذلك الترجيح بالمعاني فما أتى من القياس أجلاً ورجحوا بخارج مساند</p>
--	--

### (باب الاجتهاد والتقليد)

<p>من نفس الفقه والاستعداد وهكذا أحكامها الفرعية والاستحضار عادةً بالحفظ فيما مضى أو فيه قد تنازعوا لمن للحكم منها يستفيد لا فاسقاً أو جاهلاً سفيهاً</p>	<p>هذا ولا بدّ للاجتهاد بالعلم بالأدلة الشرعية كذلك فهم مدلولات اللفظ لما عليه الفقهاء أجمعوا وجاز في الشريعة التقليد إن كان عدلاً عالماً فقيهاً</p>
--	--

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ هَذَا النِّظْمُ  
وَصَلَّى اللَّهُمَّ عَلَى مُحَمَّدٍ  
وَرَجَّعْتَ حَمَائِمُ الْأَسْحَارِ  
وَخَيْرُ مَنْظُومٍ هَدَيْتَ الْعِلْمُ  
مَا غَرَّدَتْ بِلَابِلُ الرُّوضِ النَّدِي  
وَازْدَانَتْ الْأَشْجَارُ بِالْأَزْهَارِ

تَمَّ الْفَرَاغُ مِنْ نِظْمِهَا  
فِي آخِرِ شَوَّالِ ١٤٢٣ هـ  
دِيسَمْبَرِ / كَانُونِ الْأَوَّلِ  
سَنَةِ ٢٠٠٢ م

الإبريز  
في نظم كتاب الوجيز  
في القواعد الفقهية



## الإبريز في نظم كتاب الوجيز في القواعد الفقهية

للنظم في العلم مع التحرير	الحمد لله على التيسير
في فنه عنوانه الإبريز	وهذا نظم ما حوى الوجيز
لابن نجيم والسيوطي الماهر	مختصر الأشباه والنظائر
هنا من القواعد الزوائد	وزدته فرائد الفوائد
وهي التي تختص بالفرعية	فضم للقواعد الفقهية
تعرف منها أحكام جزئية	وحُدث بالقضية الكلية
وما يخص باباً الضوابط	فهي لها جوامع روابط
إلى استخراج هذه المستنبطة	أمّا أصول الفقه تلك الواسطة
وتدرك الأحكام والمقاصدا	فاحفظ لها لتضبط الشواردا
ما جاء بعدها يسمى صغرى	وهي هنا خمس تسمى كبرى

### القواعد الكبرى

#### قاعدة (الأمور بمقاصدها)

(وإنما الأعمال) عزمُ القاصِدِ	أولها الأمور بالمقاصدِ
من دون قصدِ العبدِ للأفعالِ	فلا اعتدادَ قطُّ بالأعمالِ
والوقتِ والمحلِّ والكيفيةِ	والبحثُ في الركنِ وفي الشرطيةِ
مدارِ بحثهم وجاء الفصلُ	والقصدِ والحكمِ فهذه أصلُ

فالنية العزم على المراد  
كذلك الترك لداعي الحظر  
وشرطها العقل مع الإسلام  
ووقتها في أول الفعل كما  
وحكمها بحسب منوي بها  
والقصد منها تمييز العباد  
ففرق بين غسل دفع الحر  
وعبرة الألفاظ بالمعاني  
ثم الأيمان خُصصت بالنية  
ثم على الأعراف واللغات  
كما أتى في قوله (يمينك)  
هذا ولا احتيال في الشريعة  
وسيلة كمقصد في حكمها  
وواجب ما لا يتم الواجب  
فليس واجباً ما لا يتم  
كذا تحصيل الشرط والأسباب

قصد احتساب الفعل بالإيجاد  
فهذه مخصوصة بالأجر  
والعلم والإخلاص للعلام  
محلها القلب وخصّ مُحَرَّمَا  
كذلك كيفياتها بحسبها  
عن العبادات كذلك العادة  
وغسل العبد نائياً للطهر  
إذ أنها المقصود لا المباني  
فهي على أغراضهم مبنية  
والحلف للقاضي على النيات  
على الذي يرضى به غريمك)  
قد أبطلت بالسد للذريعة  
في فرضها كذلك في تحريمها  
إلا به وغيره لم يوجبوا  
وجوبه إلا به ذا الحكم  
قبل لزوم الحكم والخطاب

### قاعدة (الضرر يزال)

وثان كبرى (الضرر يزال)  
الدرء للفساد بالإمكان  
ولا يزال الضرر بالمثل  
أما إذا تزاحم الضرران  
وبعده فأنت بالتخير  
وبالقليل يدفع الكثير

دليلها (لا ضرر) وقالوا  
ودفعه أولى من الإحسان  
إذ لا صلاح هاهنا بالفعل  
فادفعهما بحسبما الإمكان  
والدفع للكبير بالصغير  
وبالخفيف يدفع الخطير

### قاعدة (المشقة تجلب التيسير)

وتجلبُ المشقةُ التيسيرا	فادفعُ بها ما قد أتى عسيرا
وجاء في تقريرها من الحُججِ	ما جعل الله عليكم من حرجِ
وهي هنا ثلاثة القواعدِ	تضمنت جمعاً من الفوائدِ
منها إذا ما ضاق أمرٌ اتسعُ	كذا يضيّقُ الأمرُ بعد المتسعِ
وكلُّ واجبٍ مع العجز سقط	كذا الحرام في الضرورات يُحطُ
إذ جاز في الضرورة المحظورُ	حتى يزولَ بعده المحذورُ
وقدّرت ضرورةً بقدرها	وحاجةً قد أنزلت كمثليها
وجاز ما يحرم للذريعةِ	كذلك المكروه عند الحاجةِ
ويسقط الإكراه والنسيانُ	وهكذا إن أخطأ الإنسانُ
كذاك ما حدثتِ القلوبُ	وما أتى بفعله المغلوبُ
ويسقط الإثمُ بلا خلافٍ	ويثبتُ الضمانُ بالإتلافِ
إلا إذا صال عليه صائلُ	ولم يحل من دون ذاك حائلُ

### قاعدة (اليقين لا يزول بالشك)

رابعها اليقينُ لا يزولُ	بالشكِّ بل بمثله يحولُ
دليلها كما جاء به الأثرُ	(فليطرح الشك) ويبنى ما استقرُ
واستصحِبِ الأصلَ على الدوامِ	وهاك تفصيلاً لذا الكلامِ
فالأصلُ في العبادةِ التوقيفُ	إن يُعَدَم النصُّ فلا تكليفُ
براءةُ الذمةِ ذاك الأصلُ	إن شُغِلت فباليقين العُطلُ
والأصلُ في الأشياءِ للإباحةِ	إذ كل شيء شرعنا أباحه
إلا الذي حرّم في الشريعةِ	لخبثه أو كونه ذريعة
والأصلُ في المياه والحجارةِ	والأرضِ والألبسةِ الطهارةِ
والأصلُ في عاداتنا الجوازُ	من حسنت عاداتهم قد فازوا

والأصلُ في العقود والتجارة  
والأصلُ في عقودنا التصحيحُ  
والأصلُ في الدماء والأعراضِ  
والأصلُ في الحقوق هاهنا العدمُ  
والأصلُ أن يثبت ما كان على  
فالأصلُ في موجودِ الوجودِ  
وكلُّ معدومٍ بحكم الشارعِ  
ممتنعٌ في عادة كالمتنعِ  
والحكمُ في المجهول كالْمعدومِ  
كما اختلاط أخته بالمصرِ  
وثابتٌ في الزمن القديمِ  
أما الفسادُ لا يكونُ بالقدمِ  
وكلُّ حادثٍ ففي التقديرِ  
فإن تعارضاهنا أصلانِ  
وإن تعارضَ الأصلُ والظاهرُ  
من حجج الشرع كما الشهادةِ  
وإلا تارةً بالأصل يُعملُ  
ومبهمٌ يحتاجُ للتبيينِ  
فواجبٌ تمييزه بالقرعةِ  
وأوجب القرعة في استحقاقِ  
واستصحابِ الأصلِ على الإطلاقِ  
والأصلُ في ألفاظنا الحقيقةِ  
ولا دلالاتٍ مع التصريحِ

جوازها ما لم تقم أماره  
ما لم يكن بضده الترجيحُ  
والمال تحريمٌ عن الأغراضِ  
من غير حجة لتبرأ الذمُّ  
ما كان حاله عليه أولاً  
وكلُّ معدومٍ كذا معدودُ  
كمثل معدومٍ بحكم الواقعِ  
حقيقةً وحكمه قد اتبعَ  
في الاستيناس منه لا المعلومِ  
والأخذُ للقطعة بعد العذرِ  
يتركُ إن كان على القويمِ  
وعارضُ الأوصاف فيه كالعدمِ  
ضفه إلى زمانه الأخيرِ  
يرجحُ أقواهما في الميزانِ  
يُرجحُ الثاني الحكمُ الظاهرُ  
وكالإخبار أيضاً والروايةِ  
وتارةً عنه للثاني يُعدلُ  
إن اقتضى الحرمة في الشئيينِ  
أو بالتعيين فيه قبل الشرعةِ  
لمبهمين قبلما اتفقا  
مثل عموم النصِّ والإطلاقِ  
ثم المجازُ فالزم الطريقةِ  
من حالةٍ أو عرفٍ أو تلويحِ

ولا يكون حجة دليل	شرعاً مع احتمال بل عليل
فما طرأ عليه الاحتمال	يبطل رأساً فيه الاستدلال
والأصل في الأحكام المعقولة	كذلك الأصل إدراك العلية
سكوت كالبيان وقت حاجة	كما لا ينسب قول لساكت
ولا اعتداد أيضاً بالتوهم	والخطأ اليقن مثله رمي

### قاعدة (العادة محكمة)

خامسها العادة قل محكمة	والعرف ذاً قاعدة مسلمة
ما لم ترد في ذلك النصوص	وربما كان بها التخصيص
وشرطها شمولاً واطراد	وأغلبية كما أفادوا
وأسبقيّة عند الصدور	للفظي واشتراطها ضروري
وتترك الحقائق الوضعية	إذا أتت حقائق عرفية
وتترك الحقيقة العرفية	إذا أتت حقيقة شرعية
ويقبل الكتاب كالخطاب	وشارة الأخرس كالكتاب
ما كان معروفاً كمشروط يقع	ما عيّن العرف كمنصوص وقع
وربما تغيرت أحكام	إن غيرت أعرافنا الأيام
إلى هنا القواعد الكبرى انتهت	وبعدها القواعد الصغرى أتت

### القواعد الصغرى

إعمال قول أولى من إهمال	وأعمل القولين في احتمال
ككل ذكر بعض ما لم يقسم	وأهمل الكلام إن لم يفهم
كذا تأسيس أولى من تأكيد	ومعنى أدنى أولى من بعيد
كذا السؤال من ضمن الجواب	فهو معاد فيه في الخطاب
والوصف لغو إذا ما الشيء حضر	والوصف للغائب ذاك المعبر

وواجبٌ بقَدَرِ الإمكانِ  
وقُدِّمَتْ ما ثَبَتَ بالشرعِ  
ولا زَمَ أن يَثْبِتَ المشروطُ  
والمرءُ مأخوذٌ بما أقرَّ  
وحجةٌ قاصِرةٌ لإقرارِ  
هذا ولا يَرتدُّ بالردِّ أبَدُ  
ولا يملِّكُ أجنبيًّا غيرَه  
وأبطلوا تصرُّفاً للغيرِ  
ويرجعُ المَغْصوبُ والمسروقُ  
عليها ما قد أخذت يدانِ  
كذلك الخراجُ بالضمانِ  
ويضمنُ الفاعلُ ليس الأمرُ  
ولا ضمانَ قط بالمأذونِ  
والأصلُ في أمينِ الأمانةِ  
إسقاطُ أو معدومٌ لا يعودُ  
تبدُّلٌ في سببِ الملكِ يُعَدُّ  
وتابعٌ في حكمه كمن تبعَ  
تَغْتَفِرُ أمورٌ في التوابعِ  
وربما أثبتوا للفروعِ  
إن بطل الشيءُ فضمنه بطلُ  
وكل مشغولٍ فليس يُشْغَلُ  
ومن يؤدي واجباً عن غيرهِ  
إلَّا إذا نُويَ بذلك العودُ

فعلُ الشرطِ مما في القرآنِ  
على شروطٍ قد أتتْ بالوضعِ  
لعاقِدٍ إن ثَبَتَ الشرطُ  
وملزمٌ بما عليه جرّاً  
وليس في رجوعِ اعتبارِ  
إقرارٍ لا يحتملُ الإبطالَ رُدُّ  
بلا رضاهُ وبما يضرُّه  
في ملكٍ غيره بلا تخييرِ  
ليس لعرقِ ظالمٍ حقوقُ  
بالعينِ فالمثلُ أو الضمانِ  
بالمَلِكِ لا في الغصبِ للأعيانِ  
إن كان مختاراً وليس المجبرُ  
وما سوى ذلك في المضمونِ  
فما على المحسنِ من ضمانه  
إلَّا إذا أسبابه تعودُ  
تبدلاً في الذاتِ في أخذٍ وردِّ  
ويسقط التابعُ إن أصلُ وقعَ  
عندهمُ تلزمُ للمتابعِ  
مع سقوطِ أصلها المتبوعِ  
إن عُدِمَ الأصلُ يصار للبدلِ  
ويستحقُّ أجره مَنْ يعملُ  
بلا استئذانٍ أسقطوا لأجره  
فإنَّ حقَّه بذا يعودُ

وثابتٌ قد قرَّبَ البرهانَ  
 مَنْ عاجِلَ الشيءِ قبلَ الأوَانِ  
 ما حَرَّمَ اللهُ علينا أخْذَهُ  
 ما حَرَّمَ استعماله حرامٌ  
 ما كان ممنوعاً علينا فعلُهُ  
 لا يسقطُ الميسورُ بالمعسورِ  
 ولا يصارُ من أصلٍ إلى البدلِ  
 وأقوى من بدءٍ هنا استدامةٌ  
 وغُلِبَ الحرامُ مع حلالِ  
 ما اجتمعا وكانا جنساً واحداً  
 ولا يساوي الفرضُ فيها النفلُ  
 تصرفُ الراعي على الرعيةِ  
 ثم الولاياتُ هنا أقسامٌ  
 فحاكمٌ ثم وصيٌّ فولِي  
 ولا يسوغُ هاهنا اجتهداً  
 لا ينقضُ اجتهداً اجتهداً  
 فاحتطَ هنا وراعٍ للخلافِ  
 والحكمُ يجري دائماً مع علتَهُ  
 لا بد للحكمِ شروطٌ تجتمعُ  
 هذا وقد ضمَّ لكل ما سبقُ  
 فالشرعُ قائمٌ على المصالحِ  
 فأينما مصلحةٌ تحققتْ  
 ففوت الأذى من الفوائدِ

إثباته كثابت العيانِ  
 جُوزي بعد ذاك بالحرمانِ  
 قد أوجب الشرعُ علينا نبذَهُ  
 أن يقتنيه بعده الأنعامُ  
 فقصدته أيضاً حرامٌ مثلهُ  
 بل يلزمُ الإتيانُ بالميسورِ  
 إلّا إذا بالأصل يعسرُ العملُ  
 ما لم يحرمْ شرعنا دوامَهُ  
 ويُدرءُ الحدُّ بالاحتمالِ  
 تداخل بالالفعل إن لم يُفردا  
 وصار للذي تعدى الفضلُ  
 منوطٌ بالمصالح الشرعيةِ  
 أعْمُها ولا يةً إمامٌ  
 أخصُّهم أحقُّهم فيمن يلي  
 إن ورد النصُّ كما أفادوا  
 هذا الذي عندهم قد سادا  
 في الرأي مروياً عن الأسلافِ  
 فاستنبط العلة من أدلتِهِ  
 كذا موانعٌ للحكم ترتفعُ  
 قاعدةُ الإصلاح إذ هي الأحقُ  
 في الدرء للضرِّ وجلب الصالحِ  
 فشرعة الله هناك اتضحتْ  
 ودافع الأعلى من المفسادِ

والقصدُ حفظ النفس و(الأبضاع	والعرض) والمال من الضياع
والدين والعقل فهذه الخمسُ	مقاصدُ التشريع وهي الأسسُ
وأوجبُ المصالح التوحيدُ	من وحد الله هو السعيدُ
والشرط في ذلك الاتباعُ	ويحبطُ الأعمال الابتداعُ
وأعظمُ المفسادِ الإشراكُ	فالشركُ بالله هو الهلاكُ
تمت بحمد الله بعد العصرِ	قراءة على الأديب الجبر <sup>(١)</sup>
لخمس من شهر ربيع الثاني	من بعد عشر القرن والثماني
هذا وصلَّى اللهُ ما طيرُ شدا	على النبيِّ المصطفى الذي هدى
ماعمَّ غيثٌ وادياً وسهلاً	أوقيل للضيف حللت أهلاً




---

(١) قرأ المؤلف هذه المنظومة على الشيخ الأديب إبراهيم الجراح - رحمه الله - يوم السبت ٥ ربيع الآخر سنة ١٤١٨ هـ الموافق ١٩٩٧/٨/٩ م بين المغرب والعشاء في مسجد مريم في ضاحية عبد الله السالم .

العذب القراح  
في علم الاصطلاح



## العذب القراح في علم الاصطلاح

### تمهيد

الحمدُ لله الذي أجرى القلمُ	ما غرّدت ورقاءً واخضرَّ السَّلمُ
وهذا نظمٌ في الحديث مختصرُ	حوى اصطلاحَ القومِ أصحابِ الأثرِ
قواعد للبحث في الحديثِ	في المتن والإسنادِ والتحديثِ
وقسمتُ إلى علم الروايةِ	وضبطها كذا علم الدرايةِ
والقصدُ أن يُعلمَ ما الذي صلحُ	من الحديثِ وفقَ علم المصطلحِ
للاحتجاج بالحديثِ والعملُ	بما روى العدولُ منه واتصلُ

### أنواع الحديث من حيث الورد والثبوت

#### المتواتر

فما تواترت من المعدودِ	من جهةِ الثبوتِ والورودِ
قطعيًا ليس موطنًا للبحثِ	بل يجبُ القبولُ دون لبثِ
وهو الذي روى جمعٌ عن جمعِ	إن كان يُقضى عادةً بالمنعِ
وقوعٌ سهوٍ منهم وكذبِ	ولا لهم فيما رويوا من إربِ
وكان ذاك عن حسنٍ مباشرِ	فهذه الشروط للتواترِ
وهو الذي يفيدُ علمًا للورى	بداهةً من غير شكٍّ قد طرا
فما تواترت من الأخبارِ	أفادتِ العلمَ بالاضطرارِ

## الآحاد

ثلاثة جاءت بها الأقسام	ثم الآحاد بعده أقسام
ثم العزيز بعده وحدوا	[الغريب والعزیز] إمّا غريب ما رواه الفرد
وأن يزيدوا ذاك بالإمكان	حدوده بما رواه اثنان
يظهر فيه بعد الافتراق	بشرط أن يبقى ولو طباق
مشهورها ما لم يكن تواتر	[المشهور] وما روى ثلاثة فأكثر
والبحث فيها حتى يثبت الخبر	وهذه الأقسام موطن النظر
أفاد العلم بدلالة النظر	فما روي من الآحاد واشتهر
مما روى العدول هذا البائن	كذلك ما احتفت به القرائن
ومسلم أصلاً هداك الباري	كمثل ما أسنده البخاري
إن صحّ عند علماء الفن	وما سواها راجح في الظن
واختلفوا إن كان جاء مُرسلاً	وأوجبوا بما قد صحّ العمل

## الحديث من حيث القبول والرد

### المقبول

إلى صحيح حسن ضعيف	وقسم الحديث في التصنيف
عن مثله وليس ثم ساقط	[الصحيح] صحيح ما رواه عدل ضابط
ولا شذوذ فيما قال الجلة	متصل الإسناد دون علة
خفيف ضبط ثم أمّا ما عدا	[الحسن] والحسن الذي فيه العدل غدا
فإن أتى كمثله هذا ضبطاً	ذلك فهو كالصحيح شرطاً
فهو صحيح الغير لا لذاته	[الصحيح لغيره] متابع مثله في صفاته
إذا أتى من طرقي تضيف	[الحسن لغيره] والحسن لغيره الضعيف
وليس بعد الوصف ذا من وصف	لحاله القوة بعد الضعف

[حكمه] وكلها مقبولة عندهم  
[تعارض أنواعه] وقُدِّم الصحيح فالصحيح  
وربما ردَّ لذا بعضُهم  
لغيره فالحسن الرجيحُ  
إذا تعارضت هنا الأخبارُ  
أو أشكلت في الظاهر الآثارُ

### المردود

[الضعيف] ثم الضعيفُ ما أتى دون الحسن  
من الرواة عندهم لا يُعرفُ  
[حكمه وأنواعه] والحكمُ فيه أنه مردودُ  
[أسبابه:] إلى انقطاع سندٍ وسقطِ  
[الانقطاع] [المرسل] فالمرسلُ المخصوصُ بالحدِّ الأبني  
أو ما روى الكبارُ منهم فقط  
[المعلّق] ثم المعلّقُ الذي في المبتدا  
[المعضل] والمُعْضَلُ الساقطُ منه اثنانِ  
[المنقطع] منقطعٌ ما كان في الأثناءِ  
[المرسل الخفي] أمّا إذا كان خفياً فاحكم  
هو الذي يروي عن المعاصرِ  
[التدليس] أما التدليسُ فهو شيءٌ آخرُ  
فإنه روايةٌ من سامعٍ  
من الحديثِ بالإيهامِ نحو عن  
[تدليس الشيوخ] ومنه تدليسُ الشيوخِ هذا  
أن يذكرَ الشيخُ باسم أو لقب  
[تدليس التسوية] وشرُّ تدليسٍ فذاك التسويةُ  
إذ يُسْقَطُ الضعيفُ في الإسنادِ  
قد سمع الأدنى من الأعلى فلا

لفوتِ شرطٍ من شروطِهِ كمن  
فذا حديثه بالضعفِ يوصفُ  
أنواعه كثيرةٌ تعودُ  
أو جرح في عدالةٍ أو ضبطِ  
بما رواه تابعٌ عن النبي  
أو الذي منه الصحابيُّ سقط  
السقطُ فيه عند من قد أوردوا  
تتابعاً من أيّما مكانٍ  
سقطُ جليٍّ حينما الأداءُ  
له بالإرسال الخفيِّ واعلم  
بلا سماعٍ قطُّ منه ظاهرٍ  
وأمره من الإرسالِ أعسرُ  
عن شيخه بعضُ الذي لم يسمع  
أو قال أو حدَّثَ أو بلفظ أن  
جرى من الخطيب ثم ماذا؟  
أو صفةٍ لم تشتهر له أربُ  
بقيةٌ يحملُ فيه الألويةُ  
من بين راويين كالأوتادِ  
يدرِي عن التدليس أكثرُ الملا

[حكم رواية المدلس] ورُدَّ ما عنعنهُ المدلّس  
 [المدلس] إلّا إذا صرّح بالسماع  
 [المعلل] معللٌ ما فيه قدحٌ غامضٌ  
 [الضعف لجرح الراوي] وقد يكون الضعفُ في الإسنادِ  
 إمّا بقدحٍ يجرحُ العدالةَ  
 كذا المخالفاتُ في الدرايةِ  
 [سوء الحفظ] فما رواه راوٍ فاحشُ الغلطِ  
 فهو ضعيفٌ أو شديدُ الضعفِ  
 [الاختلاط] وما روى مختلطٌ مردودٌ  
 [الفسق] وما روى الفاسقُ فهو المنكرُ  
 [الحديث المنكر] بأن ما يرويه من تقدموا  
 [البدعة] وهكذا مبتدعٌ تفردا  
 وقولهم من الدليل عاري  
 [الانهاك: المنزك] وما روى متهمٌ متروكٌ  
 [الوضع: الموضوع] وما روى الوضاعُ قل موضوعٌ  
 [الجهالة] جهالةُ الراوي هنا عينيةُ  
 [المستور] وسُمِّيَ المستورَ وهو من روى  
 أنه لم تثبت له عدالةُ  
 [المجهول] أما المجهولُ فهو من روى له  
 [الجرح والتعديل] فهو لذا شرٌّ من المستورِ  
 والجرحَ قدّمَ إن يكن مفسرا  
 وقُدِّمَ الحكمُ من الإمامِ  
 [المبهم والمهمّل] ومبهمٌ من في الحديث لم يُسم

كذلك ما أنأنه يدلّسُ  
 وهذا من موارد النزاع  
 والظاهرُ الصحةُ لولا العارضُ  
 من جهةِ الرواة لا الإسنادِ  
 أو قدحٍ ضبطٍ فيه أو جهالةِ  
 قواعدٍ في صحة الروايةِ  
 أو سيئِ الحفظِ أو في الوهم شططُ  
 بحسب حاله وقدر الوصفِ  
 وما رواه قبلَ ذا معدودُ  
 من الحديثِ ثمَّ قومٌ قرروا  
 كمنكرٍ في حدّه فعَمَّموا  
 فبعضهم بشأنه تشدّدا  
 خالفهم في ذلك البخاري  
 وهو الذي في صدقه مشكوكُ  
 وهو الحديثُ المفترى المصنوعُ  
 وسُمِّيَ المجهولَ أو حاليةُ  
 عنه جماعةٌ حديثه سوى  
 شهرةٍ أو نصٍّ أو إمامةُ  
 راوٍ ولا نعرف بعدُ حاله  
 ويقبلُ التعديلُ من مشهورِ  
 لا مبهماً هذا الذي بعدُ جرى  
 العدلُ في أحكامه الهمامِ  
 ومهمّلٌ ما الاسمُ فيه قد يُعَمُّ

. وربما لم تقدح في المقبول  
 منه فذاك في القبول أولى  
 لأنه بحفظ ذا محظوظ  
 وخالف الأعلى كما ذكرنا  
 من كان أولى هاهنا التعريف  
 يقابل المعروف وهو الأظهر  
 وقد تساوت الرواة نداء  
 من جملة الضعيف والمردود  
 لفظاً بلفظ نحو (بالشمال)  
 تقديماً أو تأخيراً بالتساوي  
 محرّف ما غيّر الشكل فقط  
 فيه وما في متنه يساق  
 من الرواة في أحاديث النبي  
 من ثقة قبولها كالعادة  
 بلا اطراد أخذهم والرد  
 تحتفها كما في الرأي البائن  
 في سند متصل قد زيدا  
 إن ثبتت وهما خلاف العادة  
 منها خفي السقط بالإرسال  
 متابع يُسمّى في الدراية  
 وبعده يعضد بالشواهد  
 لكنها في متنها تتفق  
 فيه على حال أو الصفات

وذو هنا في حيّز المجهول  
 [المخالفة] ما خالف المقبول فيه أعلى  
 [المحفوظ] وما روى الأولى هو المحفوظ  
 [الشاذ] والشاذ منها ما رواه الأدنى  
 [المعروف] أما إذا ما خالف الضعيف  
 والمنكر [لما روى بأن ذاك منكر  
 أما إذا اشتدّ الخلاف جدّاً  
 [المضطرب] فذلك المضطرب المعدود  
 [المقلوب] وقد أتى المقلوب في الإبدال  
 كذا بالإسناد كقلب الراوي  
 [المصحّف] مُصحّف ما غيّر في النقط  
 [المدرج] ومدرج ما غيّر السياق  
 لفظ بلا فصل كلام أجنبي  
 [زيادة الثقة] هذا وقد رجّح في الزيادة  
 وقيل بل تقبل أو ترد  
 وإنما بحسب القرائن  
 [المزيد في متصل الأسانيد] هذا وسمّ زائداً مزيداً  
 واحكم برّد هذه الزيادة  
 فإن ترجحت هنا فالخالي  
 [المشترك بين المقبول والمردود] من تابع الشيخ على الرواية  
 [المتابع والشاهد] ما دام جاء من طريق واحد  
 وهي التي من أصلها تفرّق  
 [المسلسل] مسلسل تتابع الرواة

تشابهت كعالم عن عالم	ومثله كسالم عن سالم
مسلسلُ الأفعالِ والأقوالِ	فيه كما الصفاتِ والأحوالِ
[المديح] وما روى الراوي عن الأقرانِ	مدبَّجٌ إن يشترك اثنانِ
[رواية القرين] فيروي كلُّ منهما للآخرِ	وقُلْ روايةُ القرينِ واقصرِ
إن يروي واحدٌ من الاثنينِ	فقط عن الآخر من هذينِ
[العالي] والعالي ما قلَّ الرواةُ فيهِ	من دون سقطٍ عند حافظيهِ
[النازل] وضده النازلُ وهو ما غدا	إسناده من الرواة زائدا
[السابق واللاحق] وسابقٌ إلى سماع سابقٍ	فهو القديمُ ثم يأتي اللاحقُ
[رواية الأكابر] ما حَدَّثَ الأكابرَ الأصاغرُ	ثلاثةٌ تحفظها الدفاترُ
[المتفق والمفترق] ما اتفقت أسماؤهم فالمتفقُ	واختلفت أشخاصهم فالمفترقُ
[المؤتلف والمختلف] مؤتلفٌ تتفقُ الأسماءُ	مختلفٌ يختلفُ الأداءُ
[مشبه النسبة] مشبهةٌ ما اتفقت أبناءُ	واختلفت في ذلك الآباءُ
[مشبه اللفظ] وعكسه في الاسم وهو المشبهة	في اللفظ لا بالخطِّ فيه فانتبه

### الحديث من حيث الإضافة إلى القائل

[الحديث القدسي] وما أضفتهُ إلى اللَّهِ العليّ	هو القدسيّ وخِذ القولُ الجليّ
يشابهُ القرآنَ فاللفظُ لَهُ	سبحانهُ وحياً وليس مثلهُ
إذ أنه بلا تحدٍّ للورى	أتى ولا تعبدٍ فيه جرى
[المرفوع] وما يضافُ للنبي المرفوعُ	وما لتابعٍ هو المقطوعُ
[الموقوف] وما أضيف للصحابيِّ فذا	هو الموقوفُ أسماً عندهم كذا
وكلُّ مَنْ مات على الإسلامِ	وقد رأى المبعوثُ للأنامِ
فهو الصحابيُّ عظيمُ الأجرِ	وكلهم عدلٌ جليلُ القدرِ
[المقطوع] وتابعٌ مَنْ صحب الصحابي	حديثه المقطوعُ في الصوابِ

## صفة التحمل والأداء وشروطهما

[السماع]	قراءة الشيخ على الطلاب	هي السماع أو ثق الأسباب
[الفراسة]	ثم قراءة على الشيخ كما	ساوى هنا بعضهم بينهما
[الإجازة]	ثم إجازة لما يرويه	أجودها ما كان من يديه
[المناولة والكتابة]	لغيره مناوياً يبدأ بيده	أو كاتباً له إلى ذاك البلد
	بالإذن أن يحدث الحديث	عنه فصحح بعدها التحديثا
[الفاظ الأداء]	وفرقت بين قولهم حدثنا	وقولهم أخبرنا أنبأنا
	وخصَّ أولاً لأول أتى	وثالثاً لذا الأخير يا فتى
[شروط قبول الرواية]	والشرط كيما تقبل الرواية	العقل والإسلام والهداية
[العدالة]	عدالة تحجزه عن الخنا	أو حارم يحرمه من الثنا
	بشرط أن يسمع في التمييز	ودونه فامنع من التجويز
[الضبط]	والضبط شرط للقبول أيضاً	هذي الثقات ما عداهم مرضى
	ويعرف الضابط في الحديث	إن كان مستقيماً في التحديث
	فقلما يخالف الثقات	وقلما يخطي على الأثبات
	ويذكر الضبط بعرضه على	— سبراً وتقسيماً — روايات الملا

## ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها

[ألفاظ التعديل]	فما رواه ثقة صحيح	أما الصدوق الحسن المليح
	ودونه فذلك الضعيف	وغيرهم يكشفه التعريف
	وبينهم منازل من الرتب	تفاوت الترتيب فيها والسبب
	في شأنها لكثرة الألفاظ	رتبها جمع من الحفاظ
[توثيق صحيح الحديث]	فللصحيح حافظ أو ثقة	ثبت ومتقن كذاك حجة
[الفاظ التصديق لحسن الحديث]	والحسن قد خصَّ بالصدوق	ومابه بأس على التحقيق
	وليس فيه بأس أو خيار	كذا مأمون عندهم واختاروا

أو صالحُ الحديثِ أو شيخُ وسطُ	لحسن التليين لحسن الحديث لغيره
محلهُ الصدقُ كذاكُ صالحُ	
رووا حديثه وأيضاً يُكتبُ	
وسيءُ الحفظِ كذا التوضيفُ	[ألفاظ الجرح: ضعيف الحديث]
وليس عمدة ولا مريضاً	
ونحو هذه وأيضاً قالوا	
ويأتي بعده الحديثُ المنكرُ	[منكر الحديث]
وليس شيئاً وضعيفٌ جداً	
مُطَّرَحُ مضطربُ التحديثِ	
حديثه وساقطٌ فيه نظرُ	[منروك الحديث]
متهمٌ في صدقه أو هالكُ	
ويأتي بعده هذه مرتبةٌ	
له كذابٌ وضاعٌ دجالُ	[موضوع الحديث]
من منكر فمارووا لا يعتبرُ	
لغيره ولا يصح شاهدُ	
أو صلحُ هذا عاضداً	

### الحديث المقبول من حيث العمل به وعدمه

يُعملُ فيه بل هناك ما يُردُّ	هذا وليس كلُّ مقبولٍ وردُّ
رافعُ حكمَ غيره وراسخُ	إذ فيه منسوخٌ وفيه ناسخُ
مُعارضٌ فاعرف هنا أحوالهُ	[الناسخ والمنسوخ] [محكم الحديث]
من الحديث وهو من عسيره	ومحكمُ الحديث ما ليس لهُ
مردّها إلى العليم الباري	مختلفٌ مُعارضٌ من غيره
والمجد والجلال والكمالُ	[مختلف الحديث] [متشابه الحديث]
	وما تشابهت من الأخبارِ
	تمَّت بحمد الله ذي الجمالِ
	[الخاتمة]

مُقرّوءةٌ على الأديبِ الكاملِ	· على ابن جراح مفيد الآمل <sup>(١)</sup>
في أول الشهر ربيع الثاني	من بعد عشر القرن والثماني
من هجرة النبي ذاك المصطفى	من بالعبودية حاز الشرفا
صلى عليه الله ما تواترت	أمطارها فأنبئت وأخضرت
ونوّرت حدائق الأزهارِ	وغردت بلبل الأشجارِ



(١) هو الشيخ العلامة الأديب إبراهيم بن سليمان الجراح — رحمه الله — أخو شيخنا العلامة الفقيه محمد بن سليمان الجراح، وقد قرأت عليه أصل هذا النظم في يومي الأربعاء والخميس ٢ و ٣ ربيع الآخر سنة ١٤١٨ هـ الموافق ٧ و ٨/٨/١٩٩٧ م عصراً في مسجد مريم بضاحية عبد الله السالم.

واستحسن — رحمه الله — هذه المنظومة ووافق بعدها على أن أقرأ عليه منظومتي في القواعد الفقهية، ولم يكن يقبل — رحمه الله — أن يقرأ عليه أحد، بل كان يأخذ ما يعرضه عليه طلاب العلم فيقرأه ويصححه، إلا أن الناظم أبى عليه إلا أن يقرأها عليه بنفسه لينتظم في سلك طلابه بالقراءة عليه، فأنشده نصفها يوم الأربعاء والنصف الآخر يوم الخميس، فلما بلغت قولِي: (مقرّوءة على الأديب... إلخ) قال: لا، لا داعي لذكر الاسم، فقلت له: ألم أقرأها عليك يا شيخ إبراهيم؟ قال: بلى، قلت: فكيف لا أذكر ذلك؟! فقال: كما تحب.



رائعة الابتدا  
في نظم  
الأجرومية وقطر الندى



## رائعة الابتدا في نظم الأجرومية وقطر الندى

<p>الحمدُ لله ومن شاء هدى إذ واجبٌ ليفهم الكتابُ وهذا نظمُ متنِ الأجروميَّة وشرح الكفراوي وشرح الأهدلِ وزدتُ ما قد زاد في قطر الندى فابداً بحمدِ الله ثمَّ صلِّ</p>	<p>لالأجرميَّة معَ قطرِ الندى أن يُعلمَ البيانُ والإعرابُ مع شرحها كالتحفة السنيَّة مع ابن قاسمٍ فخذُ بالأعدلِ عليها فاحفظه تجذُّ بلَّ الصدى على النبيِّ المصطفى وجَلِّ</p>
---	---

### الكلام وما يتألف منه وما يُعرف به

<p>كلامنا اللفظُ المفيدُ العربي اسمٌ كذا فعلٌ وحرفٌ معنى ويُعرف الاسمُ بأل كالأرضِ بالباءِ والكافِ ورُبَّ وعلى كذلك بالواوِ هنا والباءِ ومُنْذ ومنْذُ أيضاً حرفا جرٍّ ويُعرفُ الفعلُ بِـ سوفَ قدَ ولمَ سواهما الحرفُ كَمِنَ ولمَ وهلُ</p>	<p>كمثلِ قل زيدٌ كريمُ النسبِ يُغربُ بعضُهُ وبعضُ يُبْنى وبالتنوين والندا والخفضِ ومِن وفي وعن واللامِ وإلى في قسمٍ أتت كذا بالتاءِ كذا بإسنادٍ عليه يجري وتا أتت والأمرِ نحو قُمْ ونَمْ كذلك إنَّ وخلا ولنَ وبلُ</p>
---	---

## باب الإعراب والبناء والتقدير

وَحَدُّ الإِعْرَابِ تَغْيِيرُ طَرَا  
عَلَى الْحُرُوفِ فِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ  
فَلِلْأَسْمَاءِ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ أَتَى  
وَلِلْأَفْعَالِ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ كَذَا  
وَقُدِّرَ الإِعْرَابُ لِلتَّعْدِيرِ  
لَهَا عَلَيْهِ وَهُوَ الْاسْمُ الْمُقْتَضَى  
وَقُدِّرَ الإِعْرَابُ أَيْضاً لِلثَّقَلِ  
وَهُوَ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ تَلِي  
فِي الرِّفْعِ وَالْخَفْضِ عَلَيْهِ قُدِّرَ  
كَ جَاءَ الْقَاضِي وَأَتَيْتُ الْقَاضِيَا  
وَإِنْ تَنَكَّرَ قُلُوبُ أَتَانَا قَاضٍ  
وَقُدِّرَ الإِعْرَابُ لِلْمُنَاسَبَةِ  
تَقُولُ بَعْتُ مَنْ جَارِي كِتَابِي  
وَقُدِّرَ الإِعْرَابُ فِي الْمُعْتَلِّ  
بِالرِّفْعِ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ لِلثَّقَلِ  
وَالنَّصَبِ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ يَظْهَرُ  
ثُمَّ اللَّزُومُ فِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ  
بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ الْبِنَاءُ يَكُونُ  
وَكُلُّ الْأَفْعَالِ عَلَى الْبِنَاءِ  
وَكُلُّ حَرْفٍ قَدْ أَتَاكَ مَبْنِي  
وَيُنَى أَيْضاً مَضْمَرُ الْأَسْمَاءِ  
كَذَلِكَ اسْمُ الشَّرْطِ وَالْإِشَارَةِ

لِعَامِلٍ لَفْظاً بَدَأَ أَوْ قُدِّرَ  
رَفْعٌ وَنَصَبٌ وَكَذَا خَفْضٌ وَجَزْمٌ  
وَالْخَفْضُ لَا الْجَزْمُ فَخَذَهَا يَأْتِي  
وَالْجَزْمُ لَا الْخَفْضُ فَمَا هَذَا لَذَا  
فِي كُلِّ مَقْصُورٍ فَذَا لَا تُظْهَرُ  
بِأَلِفٍ لَازِمَةٍ كَالْمَصْطَفَى  
فِي كُلِّ مَنْقُوصٍ أَتَاكَ فِي الْجَمْلِ  
كَسراً خَفِيفَةً كَقَاضِي لَا وَلِي  
إِعْرَابُهُ وَالنَّصَبُ فِيهِ أَظْهَرَ  
وَجِئْتُ لِلْوَالِي وَكَانَ رَاضِيَا  
مَنْوِناً كَسراً مَنْ وَالِ رَاضٍ  
عَلَى مُضَافٍ إِلَيْهَا وَكَسراً نَاسِبَةً  
وَزَارَنِي أَبِي كَذَا أَصْحَابِي  
كَفَعَلَ يَدْعُو يَسْعَى وَيَجْلِي  
وَلتَعْدِرْ فِي يَسْعَى قَدْ حَصَلَ  
لِخَفَةِ لَا أَلِفٍ إِذْ يَعْسُرُ  
لِحَالَةٍ هُوَ الْبِنَاءُ قَدْ عَلِمَ  
وَالْكَسْرُ أَيْضاً وَأَتَى السَّكُونُ  
إِلَّا الْمَضَارِعَ فَكَالْأَسْمَاءِ  
إِذْ أَنَّهُ الْأَصْلُ فَلَا تَسْتَشْنِ  
وَكُلُّ مُوَصُولٍ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ  
وَاسْمُ الاسْتِفْهَامِ مِنَ الْعِبَارَةِ

كذلك إن تقطع عن الإضافة	لمبهم الظروف ذي المضافة
وظرفُ الآنَ إذْ وحيثُ دوماً	مبنيةٌ كذا فَعَالٍ اسماً
وكلُّ مختومٍ هنا بـوَيْهِ	من الأسماءِ مثل سَيُوبِهِ
وكلُّ تركيبٍ من الأعدادِ	كـخمسَ عشرةَ غيرَ الأفرادِ

## علامات الإعراب

### علامات الرفع

للرفع أربعُ علاماتٌ بدتْ	ضمٌّ وواوُ ألفٌ نونٌ أتتْ
فضمةٌ علامةٌ للرفعِ	في المفردِ الاسمِ كما في الجمعِ
أي جمعٍ تكسيرٍ وجمعٍ سالمٍ	مؤنثٍ كذا في فعلٍ سالمٍ
مضارعٍ لم يتصل ما يوجبُ	بناءه في آخرٍ كيحجبُ
والواو للرفع في موضعينِ	كالمسلمون وكذو النورينِ
أي جمعٍ سالمٍ مذكرٍ كما	في الخمسةِ الأسماءِ فلتحفظهما
والخمسَةُ الأسماءُ أبوك فوقَ	أخوك ذو مالٍ كذا حموكَ
والألفُ للرفع في الثنيةِ	كقد أتى الزيدانِ للتهنيةِ
والنونُ للرفع أتت في موضعٍ	في خمسةِ الأفعالِ في المضارعِ
كيفعلان الخير يفعلونه	وتفعلان البر تفعلونه
كذلك تفعلين إن تخاطبِ	أنثى ك توفين بعهد الخاطبِ

### علامات النصب

للنصب خمسةٌ علاماتٌ هيَ	فتحٌ كذا ألفٌ وكسرةٌ ويا
وحذفُ النونِ ثم بالفتحة سِمٌ	المفردَ الاسمَ وتكسيراً يعمُ
كذا مضارعٌ ولا به اتصلُ	شيءٌ وناصبٌ عليه قد دخلُ

والألفُ علامةٌ للنصبِ	في خمسة الأسماءِ رعاكَ رَبِّي
تقول هل رأيتُم أبانا	ذا الفضلِ أو حماكُم أحنانا؟
وكسرةٌ للنصبِ في المؤنثِ	السالمِ كالأخواتِ ورثِ
والياءُ للنصبِ في موضعينِ	في الجمعِ والمثنى كالأصلينِ
وحذف النون في الأفعال الخمسِ	نصباً كلن يغطوا ضوءَ الشمسِ

### علامات الخفض

والخفضُ قد جاءت له علامةٌ	كسُرُ وياءٌ وكذلك فتحةٌ
فكسرةٌ لمفردٍ وجمعٍ	مؤنثٍ وتكسيرٍ للجمعِ
والياءُ للمثنى والجمعُ كذا	الخمسَةُ الأسماءُ على الخفضِ بذا
ك خذ للوافدينَ في العيدينِ	هدايا من أخيك ذي اليدينِ
وفتحةٌ للخفضِ فيما يُعرفُ	من الأسماءِ عندهم لا يُصرفُ
كأحمدَ وعمرَ وحمرا	وزينبَ وطلحةَ وسَكْرَى
وحضر موتَ يوسفَ عثمانا	كذا كأحسنَ مثنى سكرانا
وما على أيضاً مفاعلٍ جُمعُ	كذلك ما على مفاعيلٍ وُضِعُ
وكلها بالفتح جُرَّت فاعرفِ	مالم تُضِف لها ولم تُعرِفِ
تقول من محاربِ المساجدِ	أتى إلى أحمدٍ مصرَ الماجدِ

### علامات الجزم

هذا وللجزم علامتانِ	سكوتهُ ويُحذفُ الحرفانِ
أي حذفُ نونِ خمسةِ الأفعالِ	جزماً كذا حروفُ الاعتلالِ
إذا يكن مضارعٌ مُعْتَلٌّ	كلم يَطْفُفُ كذا لم يَحُلُوا
أما سكوتهُ ففي مضارعٍ	صحيحٍ آخرٍ كالم يسارعِ

## الإعراب بالحركات والحروف

بالحركات والحروف أعرب	للاسم هاهنا والفعل المعرب
فأعربن بالحركات أربعا	المفرد والجمع والمضارع
أي جمع تكسير وأنشئ سالم	كنحو حافظات للمحارم
فالرفع فيها قد أتى بضمه	والنصب فيها قد أتى بفتحة
وكسرة للخفض والجزم بدا	سكونه فيها ووفقت الهدى
استثنى جمع سالم مؤنث	وغير مصروف وأيضاً ثلث
بالفعل معتلاً بحذف الآخر	بالجزم والثاني هنا إن تجرر
فافتحه عكس أول فذا اكسر	للتاء دائماً في نصب واجرر

## الإعراب بالحروف

وبالحروف للأسماء الخمسة	والخمس الأفعال والتثنية
وسالم الجمع هنا المذكر	بالياء إن تنصب له أو تجرر
والواو رفعاً والمثنى شبهة	بالياء خفضه وأيضاً نصبه
والرفع للمثنى جاء بالألف	كخمس الأسماء نصباً فانتصف
والخمس الأسماء مثل الجمع	في خفض بالياء وبواو الرفع
وخمس الأفعال بالنون عُرِفَ	رفع وبالجزم وبالنصب حُذِفَ

## باب الأفعال

والفعل ماضٍ أمرٌ أو مضارعٌ	كسارع وسارع ويُسارع
فالماضي مبني على الفتح أبد	كمثل ما غدا ولا جاء أحد
ويبنى بالسكون إن به اتصل	ضمير رفع وبضم قد حصل
كأسلموا كذاك أسلمت أنا	فهذه على البناءين هنا
والأمر مبني على ما يجزم	مضارع منه كزُزنا والزَموا

أي حرفٍ علّةٍ ونونٍ أوفي	على السكون أو بحذفِ الحرفِ
ما زيد في أوله بالأربع	والرفعُ أصلُ إعرابِ المضارعِ
إلا لناصبٍ وجازمٍ وردُ	حروفٍ تأتي وهو مرفوعٌ أبدُ
من عشرةٍ وهي هنا النواصبُ	فانصبه إن يدخلَ عليه ناصبُ
والفاءُ والواوُ وأوّلُ ولنُ	أن ولكي وكى وحتى وإذنُ
ثمانٍ عشرةٍ وهي الجوازمُ	واجزمه إن يدخلَ عليه جازمُ
ولا في نهْيٍ ودُعَا أَلَمَّا	لَمْ وأَلَمْ ولا مٌ أمرٍ لَمَّا
وأين أنَّى ومتى وإذ ما	وإن وما ومنْ وأي ومهما
كذا إذا في الشعر ثم كيفما	كذلك أيّان أتت وحيثما
بها لشرطٍ كأن تعزم أعزم	وإن وما تلاها فاعلين اجزم
مضارعاً فتحاً وبالسكونِ	وابنٍ إذا تؤكّدن بالنونِ
ك هل نساؤهم يصبّحن أسوة	ابنٍ إذا انتهى بنون نسوة

### مرفوع الأسماء

الفاعلُ ك جاء عمرو ويشفعُ	وسبعةٌ من الأسماء تُرفعُ
إن لم تسم فاعلاً تقولُ	ونائبُ الفاعلِ ذا المفعولُ
والمبتدأ ثا لثها يُعدُّ	لا يُضربُ الحُرُّ ولا يُردُّ
والخبرُ في نحو إني سامعُ	والخبرُ وإسمُ كان يُرفعُ
سابعها في العدِّ وهي أربعُ	وكلُّ ما لهذي الستُّ يتبعُ
والبَدَلُ الرابعُ يا سعيدُ	النعتُ والعطفُ كذا التوكيدُ

### الفاعل

يُرفعُ بعد فعلٍ هذا الرسمُ	أولها الفاعلُ ذاك الاسمُ
زيدٌ ومات حارثٌ وما سعى	إن أُسندَ الفعلُ إليه كدعا

واتسعتُ وقد تضيقُ الدارُ  
 بمصدر كساءنا أن ترحلا  
 كنحو قوله (كفى باللّه)  
 فالاسم فاعلٌ على التحريرِ  
 بالجرِّ بالحرف المناسبِ المحلِّ  
 لنا ولا رفيقُ أو رفيقِ  
 وقمتَ أي أنت فهذا مضمُرُ  
 في نحو ها هنا أتتُ أسماءُ  
 كذلك المؤنثُ المجازي  
 عن مضمِر كذا تأخيرُ الفاعلِ  
 وزار الصاحبان اليوم عَمرا  
 حتماً على فاعله تقولُ  
 وأيّما تحبُّبه سأحبُّه  
 للفصلِ والشرطِ وعودِ المضمِرِ  
 ما يمنع كزار موسى عيسى  
 وجوباً نحو نعمَ البنتُ سلمى  
 وحبّاً في الجنةِ القرارُ  
 فذا الضميرُ في التمييزِ جعلاً  
 وسبقُهُ لفاعلٍ ممنوعُ  
 وجاز سبقُ فعلٍ بالإجماعِ  
 كما تقول نعمَ العبدُ زيدُ  
 وحبّاً للصابرين الصبرُ  
 فالنصبُ كالرفع فيه احتمالُ

ولو مجازاً كسما الجدارُ  
 وقد أتى صريحاً أو مؤولاً  
 وجرَّ بالباء بلا اشتباهِ  
 كذاك (ما جاءنا من نذيرِ)  
 مرفوعٌ بالضمّة لكن اشتغلُ  
 فقل لذا: ما جاء من صديقِ  
 ونحو قام زيدُ هذا ظاهرُ  
 وواجب مع فعل تأتي التاءُ  
 فإن فصلتَ فعلى الجوازِ  
 وواجبٌ له تجريدُ العاملِ  
 تقول صلى المؤمنون الفجرا  
 وربّما تقدّم المفعولُ  
 قد ابتلى موسى النبيّ ربُّه  
 وزارنا زيدُ فهذي آخرِ  
 لا أن يكون في لبسٍ وليسَ  
 وعرفنُ فاعلٌ بئسَ نعمَ  
 ونعم دارُ المؤمنين الدارُ  
 وبئس للظالم عنها بدلاً  
 ثم المخصوصُ مبتدئ مرفوعُ  
 كذا التمييزُ على نزاعِ  
 كزيدُ الصالحُ نعمَ العبدُ  
 كذا تقول نعمَ عبداً بكرُ  
 ونحو زيدُ أزرتَه اشتغالُ

فإن رفعت زيدا فهو مبتدا	وإن نصبته فمفعولٌ بدا
لفعلٍ سابقٍ عليه مضمِرٌ	حتماً مفسّرٌ بالفعلِ المظهرِ
وإن سبقَ بأدواتِ الحضُّ	والاستفهامِ والشرطِ والعرضِ
فالنصبُ واجبٌ وما تختصُّ	باسمٍ كما إذا الفُجأ فنصُّوا
على وجوبِ الرفعِ كـ دخلتُ	إذا زيدٌ يسحبه المُنبِتُ
ونحو باعني وبعثَ البائعُ	يُعَدُّ هذا عندهم تنازعُ

### نائب الفاعل

ثانيهما نائبُ فاعلٍ بدا	في الأصل مفعولاً ومرفوعاً غدا
من بعد فعلٍ دون ذكرِ فاعلٍ	كنحو هل يُقبَلُ رأيُ الجاهلِ!
وناب عنه هاهنا إن غابا	الجارُّ والظرفُ وأيضاً نابا
المصدرُ كسيرٍ بالبريدِ	والفرسخانِ والسيرِ الشديدِ
وضُمَّ أولاً لماضٍ واكسرٍ	ما كان في المجهولِ قبلَ الآخرِ
وضُمَّ أولاً من المضارعِ	وافتحَ قبيلَ آخرٍ وأتبعِ
كأكْرِمَ القومُ ويُكْرِمُ الفتى	وأكرموا جميعَهُم ومن أتى
فإن أتى الماضيَ معتلاً الوسطُ	كباعٍ أو كقالٍ فالقولُ الوسطُ
اكسرُ هنا الأولُ واقلبِ الألفَ	ياءَ كبيعِ الثوبِ مني بألفِ

### المبتدأ وخبره ونواسخهما

والاسمُ المرفوعُ هنا بالابتدا	لغير عاملٍ لفظاً ذا المبتدا
صريحٌ أو مؤوَّلٌ بالمصدرِ	معرفةٌ وساغٍ بالمنكّرِ
بشرط أن يخصَّ أو يعمَّ	إذ ما سواه لا يفيدُ علماً
وخصَّ وصفٌ كـ لعبدٌ مؤمنٌ	وعمَّ نفيٌّ وكذا أقاطنٌ؟
ومسندٌ لمبتدئٍ هو الخبرُ	يُرفعُ لفظاً أو محلاً يُعتبرُ

ومفرداً وجملَةً اسمية	وشبهها يكون أو فعلية
كزيدٌ ذا أو ثَمَّ أو في الدارِ	وقد أتى وذا أبوه جاري
وربما يسدُّ عنه الفاعلُ	نحو أقاطنٌ زيدٌ أم راحلُ
وحذفهُ من بعد لولا أو جَبُوا	وقَسَمَ وَوَ بمعنَى يصحبُ
وقبل حالٍ لا تكونُ خبراً	كأحلى ما يكون النخلُ مثمراً

### كان وأخواتها

وارفع بكان الاسمَ وانصبِ الخبرَ	ناقصةٌ ناسخةٌ قد اشتهرُ
ككان ظلٌّ أمسى باتٌ وبدا	أصبح ليس صار أضحى وغدا
ما زالَ ما انفكَّ ما دامَ ما برحَ	ما فتىءَ وكلُّ ما منها اجتُرَحَ
ككانَ أو يكونُ أو كونٌ وكنَ	وكائنٌ في حكمهنَّ مثلُهُنَّ
تقول ما زال عليٌّ صائماً	ولم يزلَ عمروٌ بهند هائماً
وكنَ كريماً ويكونُ صالحاً	ولا ينفكُ الحقُّ دوماً واضحاً
وجاز في كلِّ توسطِ الخبرِ	كما تقول كان سيّداً عمرُ
وجوّزوا تقديمه عليها	سوى ما دام فالصدرُ إليها

### إن وأخواتها

وانصبِ بإنَّ الاسمَ وارفعِ الخبرَ	كإنَّ زيداً قادمٌ بعدَ عمرُ
ومثُلُ إنَّ لكنَّ كأنَّ	لعلَّ لَيْتَ مثلُها وأنَّ
وإنَّ أنَّ جاءا للتوكيدِ	ولَيْتَ للتمنِّي للبعيدِ
للاستدراكِ هاهنا لكنَّ	وللتشبيهِ قد أتتْ كأنَّ
وللرجاءِ قد أتتْ لعلَّ	كدعلَّ صالحاً يأتي المُكَلَّأُ
ولم يجزَ فيها توسطُ الخبرِ	إلاَّ إذا ظرفاً أتى أو حرفَ جرٍ
كإنَّ زيداً عندنا مقيمٌ	وخالدٌ أفي قومه زعيمُ

وإن قرنتَ ما الحرفِ بها أهملِ  
 كـ (إنما اللّهُ إلَهُ واحدٌ)  
 وأما أن بالفتح إن تخففِ  
 له وأخبرنْ عنه بجملَةٍ  
 من غير ما يفصلُ في الاسميةِ  
 كـ (أن عسى) ومثله (أن ليس)  
 بـ سوف والسين أو نفيه أو قد  
 كمثّل (أن سيكون منكم مرضى)  
 كـ (أن قد أبلغوا) وذو بالفصلِ  
 وإن كأن تخففِ أوجبِ العملِ  
 كما في قوله (كأن لم تغنِ)  
 واكسرْ لـ إن في صدرِ الكلامِ  
 كمثّل (قال إني عبدُ اللّهِ)  
 وبعد أيمانٍ كما ورّبي  
 وواجبٌ دخولُ اللامِ في الخبرِ  
 قصدُ الإثباتِ كـ إن زيدٌ لرجلٍ  
 وإلّا جازت اللامُ على الخبرِ  
 كنحو إن في هذا العبرة  
 كذا على ضمير الفصلِ مثلُ

لها سوى ليت إن شئتَ أعملِ  
 ومثّل ليت (إن سعدٌ لسيدٌ)  
 فأضمر اسمَ الشأنِ فيها واحذفِ  
 نحو أن الحمدُ في كل حالةٍ  
 وجامدٌ أتاك في الفعليةِ  
 وفي الدعا وأوجبوا التنفيسا  
 أولو لا في الدعا وفعلٍ قد جمدُ  
 (وأن لو استقاموا) ذا وأيضا  
 و (أن لا يرجعُ) بنفي الفعلِ  
 وافصلْ بلم وقد في فعليّ الجملِ  
 وأضمر اسمَ الشأنِ ذا في المعنى  
 وبعد محكيّ وقبل اللامِ  
 وإن الشّركَ لضعيفٌ واهٍ  
 إنَّك يا هندُ لأنّ حُبِّي  
 إن خُففتُ وأهملتُ وما ظهرُ  
 فارقةٌ عن إن لنفي في الجملِ  
 واسم مؤخرٍ ومعمولِ الخبرِ  
 واللّهُ للعاملِ موفٍ أجره  
 إن توحيدَ الله لهو الأصلُ

### ظنّ وأخواتها

وانصبْ بظنّ الاسمَ أيضاً والخبرُ  
 واجعلهما مفعولا ظنّ واجعلا  
 يظنّ يحسبُ يخالُ يعلمُ  
 كـ ظنّ زيدٌ صالحاً أخا عمُرٍ  
 لكل فعلٍ القلبُ هذا العملا  
 ويسمعُ ويجعلُ ويزعمُ

يتخذُ كذاكَ ههنا يرى      ويجدُ وهكذا أيضاً درى  
 وجاز إن توسطت إعمالها      وراجحُ إن أخرت إعمالها  
 تقول زيدٌ ظنَّ خالداً عمرُ      وخالدٌ قد ظنَّ عامرٌ زفرُ  
 وواجبٌ تعليقها عن العملِ      لفظاً هنا ليس محلاً إن دخلُ  
 مالهٌ دونها صدرُ الكلامِ      على معمولها كالاستفهامِ  
 أو نفيٍ أو لامِ ابتداءٍ وقسمِ      كـ قد درى لزيدُ سيدُ أشمِ  
 ولتعلمنَّ أيُّنا أشدُّ      وقد علمت ما عليَّ جدُّ

### التوابع

وكلُّ ما الإعرابُ فيها يتبعُ      لغيرها فهي هنا التوابعُ  
 النعتُ والعطفُ كذا التوكيدُ      والبدلُ هذا هو التحديدُ

### النعت

وصفٌ مشتقٌ يتبعُ الموصوفاً      إعراباً أفراداً جنساً تعريفاً  
 إلّا إذا يرفعُ اسماً ظاهراً      فالنعتُ ذا يتبعُ الاسمَ الآخرَ  
 بعده في التانيث والتذكيرِ      فقط لا في الإعرابِ والتنكيرِ  
 تقولُ جاء رجلٌ مشبوهُ      مع عمرو والزائرنَا أبوهُ  
 وامرأةٌ مكرمٌ أخوها      ونسوةٌ مبجلٌ حموها  
 ومفرداً أتى وجملةٌ كمَا      يكونُ شبهَ جملةٍ وقُسَمَا  
 إلى الحقيقيِّ من المتبوعِ      كاشتروبعُ لزيدِ المربوعِ  
 والسببيِّ ليس بالحقيقي      كبغُ لمن أبوه بالعقيقِ  
 وشرطُ نعتِ جملةٍ أن يُذكرَا      موصوفها فيها وأن يُنكرَا  
 كجاء حُرٌّ قومُهُ أمجادُ      وزارنا مشايخُ قد سادوا  
 وجاز في وصفِ المعلومِ القطعُ      عن الاتباعِ والنصبِ والرفعُ

واقْدُرْ أعني أو هوَ تقولُ      في القطع الحمدُ لِلَّهِ الجليلُ

### المعرفة والنكرة

معرفةٌ أولها الضميرُ      والعَلَمُ ثانيها يا خيرُ  
واسمُ إشارةٍ كذا الموصولُ      مُحَلَّى أل مضافها تقولُ  
أنت محمدٌ وهذاك الذي      القومُ قومه فاحفظ لذا وذو  
وكلُّ شائعٍ في الجنس يُذكرُ      يَقْبَلُ أل فَإِنَّهُ الْمُنْكَرُ

### العطف

والعطفُ ذا التابعُ بالحروفِ      في الحكم والإعرابِ للمعطوفِ  
حروفُ العطفِ ووَفا وُثمَّ      وأو وأَمْ وحتى أيضاً أمَّا  
وبل ولا ولكن ثم هذه      تعطف في إعرابه لا حكمه  
تقول جاء خالدٌ وعامرُ      وزار صالحاً أو زيدا ثامرُ  
وأمرٌ بمعروفٍ هنا لا منكرٍ      ولم يقم عمرٌو ولَمَّا يأمرُ  
وخذ هنا معنى حروفِ النَّسَقِ      فالواوُ قد أتت للجمع المطلقِ  
والفاءُ للترتيبِ والتعقيبِ      وثمَّ للتراخي والترتيبِ  
وحتى للغايةِ والتدريجِ      وأولمَّا يباحُ لا التحريجِ  
على الإباحةِ أو التخييرِ      كفادٍ أو مُنَّ على الأسيرِ  
كذاك للشكِّ وللتشكيكِ      ك جاءت من أهلك أم أخيك؟  
وأم أتت لطلبِ التعيينِ      نحو أذي من خشبٍ أم طين؟  
ولا لردِّ الحكم للصوابِ      عن خطأ من بعدما إيجابِ  
وبل ولكن مثل لا في الحكمِ      من بعدما نفى أتى للعلمِ  
ولا لقصر القلبِ والإفرادِ      وبِل ولكن دونما إفرادِ

## التوكيد

وتابعُ مخصوصُ التوكيدُ	معرفةٌ بالفاظٍ تفيدُ
النفْسُ والعَيْنُ وكلُّ أجمعُ	وأكتعُ وأبتعُ وأبصعُ
ويتبعُ التوكيدُ في إعرابه	مؤكِّداً في خفضه ونصبه
ورفعه كـ جاء القومُ أجمعُ	وإنَّ زيدا نفسُهُ قد يطمعُ
والنفسَ والعَيْنَ وجوباً أفرِدَ	أو ثنَّ أو أجمعَ لغير الواحدِ
بوزنِ أفعل كما الزيدانِ	أنفسهما هنا مجاهدانِ
والقومُ أنفسهم كما الهنداتُ	أعينُهُنَّ عندي حاضراتُ
وكلُّ للجمع أتت والواحدِ	كلا وكلتا للمثنى أكَّد
وأجمَعُ جمعاءً ذي للمفردِ	وجَمَعُ أجمعون للتعُدِّدِ

## البدل

والبدلُ ذا التابعُ المقصودُ	بالحكم دون رابطٍ معدودُ
كلُّ من كلٍّ وكذا إبدالُ	بعضٍ من كلٍّ وكذا اشتمالُ
وهو كمبدلٍ في كلِّ حكمٍ	في خفضه ورفعهِ والجزمِ
تقول قد أتانا زيدٌ عمُّهُم	وكم أفادني الشيوخُ علمُهُم
وقد أكلنا عنده رغيفَهُ	فتبدلُ البعضُ تقولُ نصفَهُ
كذلك النسيانُ والإضرابُ	كنحو جاءت الرومُ الأعرابُ
وهكذا عطفُ البيانِ كالبدلِ	كلُّ من كلٍّ جاء في كلِّ محلِّ
فنحو زارنا أبو حفصٍ عمرُ	عن بدلٍ عطفٍ بيانٍ اشتهرُ

## عطف البيان

مُوضِحٌ أو مخصَّصُ الأعيانِ	من المتبوعات عطفُ البيانِ
كمثل (يُسقى من ماءٍ صديدٍ)	والقائدُ خالدُ بنُ الوليدِ

وكل إسم جامدٍ جاء يلي	موافقاً متبوعه مما يلي
محلىً أل بعد إسم الإشارة	وبعد أي لتفسير العبارة
كذلك بنتٌ وابنٌ بعد الاسم	وكنيةٌ ولقبٌ في الرسم
كذلك الموصوفُ من بعد الصفة	يليه في تنكيره والمعرفة
والجمع والإفراد والتذكير	والعكس والإعراب في التقرير

### المنصوبات

منصوبُ الأسماء هنا خمسة عشر	يجمعها قولٌ مفيدٌ مختصرٌ
قل مصدرٌ كذاكَ مفعولٌ بهٍ	أو معهُ رابعُها من أجلهِ
وخامسٌ أتى ظرفُ الزمانِ	وسادسٌ هنا ظرفُ المكانِ
والحالُ عُدَّها في هذا سابعا	ثم التمييز والمستثنى تاسعا
والعاشر المنادى والحادي عشر	اسمٌ لا وإنَّ ثانيها عشرٌ
وثالثٌ من بعد عشرٍ الخبرُ	في كان والتابعُ رابعُ العشرِ
وخامسٌ من بعد عشرٍ ما انتصب	لنزع خافضٍ فاحفظ لذا تُصب

### المصدر

أولها المفعولُ وهو المصدرُ	المطلق المنصوبُ وهو يصدرُ
في ثالث التصريفِ جاء اسما	كَعَلِمَ يَعْلَمُ صارَ عَلِمًا
ونحو عَدَّ عَدًّا ذا لفظيٍّ	وعَدَّه حساباً معنويٍّ
وهو مؤكَّدٌ كمثَل ما مضى	كذا مبينٌ كمثَل قد قَضَى
قضاءً عادِلٍ قضاءً مبرماً	وحَدَّه حَدَّين ثم غَرَّمَا
وناب عنه عددٌ وآلَةٌ	ومضمَّرٌ منه كذا إشارةٌ
واسمٌ لتفضيلٍ كذا بعضٌ وكلُّ	وذي مضافةٍ لمصدرٍ فقلْ

قد ضربوا زيداَ أشدَّ الضربِ      وقد أحبَّ ليليَ كلَّ الحبِّ  
وحدهُ سوطاً وذاك الحدُّ      ومرةً وحدهُ لا يحُدُّ

### المفعول به

والاسمُ المنصوبُ الذي جرى بهِ	فعلٌ لفاعلٍ ذا مفعولٍ بهِ
وانصبَ بفعلٍ متعَدٍّ واسمٍ	فاعلهِ ومصدرٍ واسمٍ
للفعلِ نحو يفهمُ وفاهمُ	وفهمه عليك ذا يا واهمُ
ونحو قد أتيتُ زيداَ ظاهرُ	ونحو إياك أتيتُ مضمُرُ
وهو هنا قسمان ثم المتصلُ	كالهاء في قد زرتُهُ والمنفصلُ
إِيَّايَ إِيَّانا أتى إِيَّاكما	إِيَّاهُ إِيَّاهَا كذا إِيَّاهُما
إِيَّاكَ إِيَّاكَ أتى إِيَّاكمُ	إِيَّاكنَ إِيَّاهُنَّ كذا إِيَّاهُمُ
ويسبقُ الفعلُ هنا المفعولا	إذا أتى الفعلُ هنا موصولا
بأن ولم وقد وس وسوف	كنحو لم ينس لهم معروف
واللام في قَسَمَ وما تعجبِ	كمثل ما أجملَ جوَّ المغربِ
كذا إذا الفعلُ أتى مؤكَّدا	كأكرمَنَّ الصائبَ المسددا
كذا المفعولُ المصدر المؤوَّلُ	كأدركوا أنك أنت الأولُ
وواجبٌ تقديمُ مفعولٍ على	فعلٍ له عكس هذا الذي علا
شرطٍ كَمَنْ وأيُّ كما تقولُ	مَنْ تكرمُ نكرمُ وكذا المفعولُ
إذا أضفتهُ إلى اسم الشرطِ	كأخا مَنْ تعطِ يا زيدُ أعطِ
كذلك قدَّم اسمَ الاستفهامِ	إذا أتى مفعولاً في الكلامِ
مَنْ ومتى وما وأيُّ وأينَ	كأينَ نمَتَ؟ وكَمَنْ أتينَا؟
وبعد أمَّا كـ (أمَّا اليتيمَ)	وكمُ في الإخبار فكُنَّ عليهما
كذلك إن يُنصبَ بفعلٍ أمرٍ	أتى بالفاء نحو داراً فأشِرِ

## المفعول فيه

### ظروف الزمان والمكان

والاسم المنصوب من الزمان	على تقدير في ظرف الزمان
كنحو اليوم ليلة وغدوة	وبكرة غداً صباحاً عتمة
وسحراً كذا مساءً أبداً	وقتماً كذا حيناً كذا أمداً
تقولُ زرتُ اليومَ عمراً وغداً	زيداً ولن أزورَ عمراً أبداً
والاسم المنصوب من المكان	على تقدير في ظرف المكان
كـتحتَ فوقَ ومعَ قدامَ	وخلفَ أعلى وهنا أمامَ
وراءَ تلقاءَ ثمَّ جِذاءَ	ويمنّةً ويسرةً إزاءَ
شمالَ دونَ وكذاكَ بعْدَ	هناكَ قبلَ وكذاكَ عندَ
كـذا لـدى وكل المبهـماتِ	مشابهةً للستة الجهاتِ
ومبهم المقدار في المساحةِ	كـفرسخٍ وميلٍ في المسافةِ
كـذا مصوغٍ مصدرٍ من عاملٍ	كـقد جلستَ مجلسَ المحاملي
وناب عنها مصدرٌ وصفةٌ	كلُّ وبعضُ عددٌ إشارةٌ
كنحو زرتهم قدوم الضيفِ	كلَّ النهار بعضَ هذا الصيفِ
وقد مشيت نحوهم طويلاً	وخمسَ ساعاتٍ عشرينَ ميلاً
وانصب هنا للمعربات منها	مضافةً فإن قطعت عنها
مع بقاء نية الإضافةِ	فابنٍ على الضمِّ لذي المضافةِ
كمثل قوله (لله الأمرُ	من قبلُ) والمرادُ ذاك النصرُ
وجرَّها بمن بلا اشتباهِ	كمثل (ما لها من دونِ الله)

### الحال

والحال الاسم المنصوب المفسرُ  
لوضع هيئة وهو مُنْكَرُ

أوما أتاك في جواب كيفَ	كجاء حاملاً للحرب سيفاً
وهو ميئُ لحال صاحبه	فاعلاً أو مبتدأً أو مفعولاً به
والحالُ لا يأتي لغير المعرفة	وخالف الحال في هذا للصفة
إلا إذا ساغ ابتداؤها الجُمْلُ	كقوله لميٍّ موحشاً طللُ
والأصلُ أن يأتي في التمام	ونادراً في أول الكلام
وجاء الحال مفرداً وجمله	كجاء ماشياً يعاني حملَه

### التمييز

والاسمُ المنصوبُ الذي يُميّزُ	لمبهم الذواتِ ذا المميّزُ
لعددٍ ووزنٍ أو قدرٍ حُسْبُ	بمعنى من يُبينُ الذاتَ والنسبُ
ومنه ما يوصفُ بالمحوّلِ	من مبتدئٍ ومفعولٍ وفاعلٍ
وجاء بعد أفعال التفضيلِ	ونعمَ بئسَ حبٍّ في التمثيلِ
كذاك بعدكم الاستفهام	ككم كتاباً يا فتى أما مي
ولا يكونُ قطُّ إلا نكرةً	ومفرداً كبعث ألفاً نمره
ورطلُ زيتاً عندنا لا تمرأ	وضاق زيدٌ بعد عمرو صدرا
وباعنا زيدٌ بغيراً لحمأ	وقد غدا أشهرَ منهم اسما
وحارثُ أكثرُ منهم مالا	وحبذا ونعم زيدٌ حالأ
والأصلُ في التمييز يأتي جامداً	والحالُ مشتقاً كجاء عامداً
وجُرهُ بمن كالفِ من إبلُ	أوبإضافة كأرطالِ غسلُ

### الاستثناء

وما بـ إلا ها هنا يُستثنى	ونحوها فذلك المُستثنى
كذا سوى سوى أيضاً سواءُ	غيرُ كذا وهذه أسماءُ
وليس لا يكون باتفاقٍ	فعلان ها هنا وأما الباقي

حاشا عدا خلا هنا فعليه  
 وإن أتى الكلام تاماً موجباً  
 كنحو قام القوم إلا زيدا  
 وإن أتى منفياً الكلام  
 بالنصب مستثنى بـ إلا والبدل  
 كما أتى القوم هناك إلا  
 وإن أتاك ناقصاً منفياً  
 فاعرّبهُ هاهنا بحسب العامل  
 كما رأيت إلا زيدا هاهنا  
 وأما الأسماء إذا يُستثنى  
 مجروراً دائماً على الإضافة  
 تعربُ إعرابَ ما بعد إلا  
 تقولُ جاء القوم غير عمرو  
 ولم أبع للقوم غير حارث  
 أما المستثنى بالأفعال طراً  
 واخفضُ بها حرفاً كحاشا الحرّ

في النصب أو معها ما أو حرفية  
 فالنصبُ مع إلا يكون واجباً  
 وجاءت النساء إلا هندا  
 تاماً هنا فاجعله يا همّام  
 وجهاً هنا بحسب ما يقضي المحل  
 سعدٌ أو سعداً بعدما تعلّى  
 كما رأيتُم إلا علياً  
 ما كان من مفعولٍ أو من فاعلٍ  
 ولم يقم إلا عليّ قبلنا  
 بها هنا فأعرب المستثنى  
 إليها أمّا هذه المضافة  
 في كل الأحوال كما تجلّى  
 ولم يطب للأكل غير تمرٍ  
 وما أتى أهله غير الوارث  
 فانصب كجاء القوم حاشا عمراً  
 كذا عدا خلا في هذا الأمر

### باب لا النافية للجنس

اسماً ويُنَى بشروط خمس  
 ويسبقُ اسمُها لزماً خبراً  
 فلا كمثّل إنّ في التعبير  
 ودونما اقترانها بالجار  
 وارفع بفصل الاسم يا محمود  
 لا عندهم مالٌ ولا فضولٌ

وانصب بـ لا نافية للجنس  
 يباشِرُ اسمُها لها مُنْكَرًا  
 مرفوعاً جاء أيضاً بالتنكير  
 وتأتي لا من غير ما تكرر  
 مثاله لا رجل موجود  
 مكرراً لا هنا تقولُ

وإن تباشروا وتكرزوا عمل  
لا رجل في دارهم ولا كذا  
ولا إذا ما أهملت قد أبطلوا  
وفي اسم لا ثانية وجوه  
عطفاً على محل كل منهما  
وعند الغاء لا هنا اقتصر  
إذ ليس ما يصلح فيه العطف  
وإن أتى اسمها مضافاً فأعرب  
كنحو لا أخا جود ذميم

لها إذا ما شئت ذا أو أهمل  
لا رجل في دارهم ذاك وذا  
إعمالها أو مثل ليس تعمل  
رفعاً ونصباً وكذا بنوه  
بالابتداء أو اسم لا فاحفظهما  
على البناء والرفع فيه واختصر  
بالنصب هاهنا وهذا الصرف  
كذا شبيهاً بالمضاف وانصب  
ولا مهيناً نفسه كريم

### المنادى

ثم المنادى وله أقسام  
فالعلم المفرد هذا يبنى  
كذاك يا زيدون يا زيدان  
كذا منكراً هنا مقصود  
فإن وصفت جازياً مولوداً  
أما المنكر غير المقصود  
مضافاً هاهنا فهذه تنصب  
تقول يا رحيماً بالعباد  
واغافلاً وقد أساء العملاء  
وتابع المبني منه أعرب  
وتابع المبني هذا إن يضاف  
فالنصب واجب على المحل  
ونعت أي بالرفع دوماً أعرب

لكل قسم هاهنا أحكام  
بالضم نحو قل يا رب تبننا  
بالألف والواو مبنيان  
من دون وصف نحو يا مولود  
عظيماً خلقه غدا ممدوداً  
كذا المضاف أو مثل المعدود  
لا غيره وهذا حكم واجب  
وأني عبد الرحيم من تنادي؟  
هلاً ذكرت يا هديت الأجل؟  
بالرفع أو على المحل فانصب  
ولم يكن جاء بلام وألف  
كنحو يا أحمد جازاً الحلي  
كنحو قوله يا أيها النبي

وإن يك التابعُ ها هنا بدلٌ	من المبنى أو عطفًا بغير أن
فأعطه حكمَ المنادى المستقرُّ	كنحو يا عكرمةُ أبا عمرَ
والمستغاثُ به باللام أتتْ	مفتوحةً ومن يُغاثُ كسرتْ
كلاهما يكونُ مجروراً بها	كـيـالـلـهِ للصغارِ من لها
والندبُ ذا المنادى مع تفجّع	بـوـيا كقولهم وا مضجعي
وحكمه حكمُ المنادى وأتتْ	ألفٌ بآخرٍ وهـا فاشغلتْ
تقول وازيدُ هنا واحربا	واولدها وأميرَ الركبا

### المفعول له

والمصدرُ المنصوبُ ذا المفعولُ	له معللاً فعلاً تقولُ
قد قام زيدٌ إجلالاً لعمرو	وقد قصدتك ابتغاءَ الأمرِ
وشرطُهُ اتحادهُ مع عاملٍ	في الوقتِ واتحادهُ مع فاعلٍ
والأ فاجرُهُ بحرفِ الجرِّ	كنحو قد يزورهم للتمرِّ
أوزرتنا اليومَ لنكرمك غدا	أوزرتنا لإكرامِ منَّابدا

### المفعول معه

والاسمُ المنصوبُ المبينُ من معة	يُفعلُ بعدوا ومفعولُ معة
إن دلت الواوُ على المعية	مع أولٍ لا عطفِ الفاعلية
مسبوقةٌ بناصبٍ كفعلها	أو اسمِ فاعلٍ كما مفعولها
كسائرِ صديقنا والنيلا	أو مكررةً أو سيرُهُ واليلا
وجاء كيف أنت وعميرا	ومالكُ يا زيدُ وزهيرا
والنصبُ واجبٌ كسرتْ وعمزُ	على الأصح مثل سرتْ والقمرُ
كذلك قد مرَّ بهم وزيدا	إذ أوجبوا في الأول التوكيدا
بمضممر منفصلٍ والثاني	إعادةً لخافضٍ مُبانٍ

والعطف واجب كسار بدر  
إذ شارك الثاني هنا بالفعل  
جاء رئيس القوم والجيشان  
وخالد إلى الرها وبكر  
فليس مفعولاً ولا كمثل  
إذ جاز فيه هاهنا الوجهان

### باقي المنصوبات

وانصب بنزع خافض مينا  
وانصب بإسم فاعل ومصدر  
وفي تعجب ك ما أحلى الثمر  
كاللثة اللثة ودونك العمل  
بالاختصاص انصب هنا كما مثل  
بعد أنا ونحن اسماً ظاهراً  
أخص أو أعني ويأتي مبني  
وانصب بما الحجاز مثل ليس  
والخبر في كان واسم إن  
كذا إذا جاءت هنا التوابع  
ك اختار موسى قومه سبعينا  
وكم في الاستفهام لا في الخبر  
كذا الإغراء والتحذير في صور  
عليك الاجتهاد إياك الكسل  
(نحن بني ضبة أصحاب الجمل)  
وأنت أنتم بفعل أضمرا  
كأنا أيها الرجال معني  
والغها في ما بخيل عيسى  
من المنصوبات كما أبنا  
من بعد منصوب أي تلك الأربع

### أحكام العدد والمعدود

وكل معدود أتى بعد عدد  
من الثلاث هاهنا للعشر  
مضافة نحو (سبع ليال)  
وإن تركب ابن للجزأين  
وأفرد المعدود فيها وانصب  
كلي هنا خمسة عشر بيتا  
وقل قرأت القصة الرابعة  
خالفه في الجنس وهو مُطَرَّد  
وميّزوا معدودها بالجر  
وسبعة رجال لا أطفال  
بالفتح واستثنى هنا الاثنين  
له على التمييز ذا وأعرب  
كماله خمس عشرة بنتا  
عشرة عندنا كذا السابعة

واقراً لنا من الكتابِ الخامساً      عشرَ هنا ودُعْ هديت السادساً  
مطابقاً لهذا في التذكيرِ      كذلك في التعريف والتكثيرِ  
كما تقول دائماً أحد عشرَ      مطابقاً هنا كما الحادي عشرَ  
وثنتا عشرةً كذلك اثنا عشرَ      مطابقاً هنا كما الثاني عشرَ

### ما يعمل من الأسماء عمل الفعل

وسبعةً من الأسماء تفعلُ      في معمولاتها ما الفعلُ يعملُ  
اسمٌ لفعلٍ مثل هيهات وصه      وويّ وواهأ وشتانَ ذاومه  
والمصدرُ المضافُ في الأساس      كمثّل (أكلهم أموال الناس)  
أو مصدرٌ منوّنٌ كمثّل      (إطعامٌ في يوم) هنا كالفعلِ  
واسمٌ لفاعلٍ فإن كان بأن      على الإطلاق أوجبوا له العملُ  
ك القاتلين الملك الحلالِ      ومكرمٌ من كان عنه راحلاً  
وإلا أن يكون ذا للحالِ      من دون آل هنا والاستقبالِ  
مع نفى أو وصفٍ أو استفهام      أو مخبرٍ عنه بهذا الكلامِ  
كنحو (ما وافٍ بعهدي أنتما)      كما أقام زيدٌ إليكما؟  
وكلُّ اسمٍ جاء للمبالغة      يكونُ كالفعل في ذي المعاملةِ  
كمثّل (لبأسأ لها جلالها)      أو كضروبٍ حينها رجالها  
واسمٌ لمفعولٍ كاسم الفاعلِ      كنحو معروفٌ سويدُ الكاهلي  
كالفعل أيضاً صفةً مشبهة      باسمٍ لفاعلٍ أتت مشبهةً  
على ثبوت وصفها تدُّ      لا حادثٍ كالفعل يضمحلُّ  
كنحو طاهرٌ ثوبُ الغلام      وحسنٌ وجهُ فتى الأحلامِ  
فإن رفعت معمولاً ففاعلٌ      وإلا مضمراً حواه العاملُ  
فانصبه إن شئت على التمييزِ      منكرٌ في حكمك العزيزِ  
وإلا فانصبه كما المفعولِ      معرفاً هنا لذا المعمولِ

أو جرّه إن شئتَ بالإضافةِ	للوَصفِ نحو حسنِ الظِّرافَةِ
واسمٌ لتفضيلِ أتاكَ سابعاً	لمضمرفيه يكون رافعاً
كالمؤمنون أفضلُ الرجالِ	والرجلان أفضلُ الأبطالِ
كذا الزيدان الأفضلان بعدنا	والمسلمات الفضليات عندنا
وعمرو أتقى من أخيه البكرِ	وهند أحلى وأجلُّ الشُّمرِ

### المجرورات

وجرّ مجرورٌ بحرف جرٍّ	وبإضافةٍ عليه تجري
بمعنى في ومعنى من واللامِ	كمكر الليلِ أو دار السلامِ
وثوبٌ خزٌّ وغلَامٌ عمرو	وبابٍ برٌّ وبصيصٌ جمرِ
كذاك جرّ تابعُ المخفوضِ	كخارجِ الزروع لا العروضِ
ثم حروفُ الجرّ جاءت أوّلاً	فمن أرادها عليه عوّلاً
تمّت بحمدِ اللّهِ ذي الجلالِ	سبحانه ذي المجدِ والكمالِ
وصلّى الله ما تغنّى القُمري	على نبينا ليومِ الحشرِ

وتَمَّ الفراغ من نظمها فجر يوم الخميس  
 ١٠ شوال ١٤٢٤ هـ = ١١/٤/٢٠٠٣ م

## الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
<b>السعي الحثيث إلى فقه المواريث</b>	
المقدمة	١٧
أسباب المواريث وشروطه وموانعه	١٨
أقسام الورثة: — الوارثون من الرجال	١٨
— الوارثات من النساء	١٨
أصحاب الفروض والتعصيب	١٩
من لا يحجب من الورثة	١٩
ميراث ذوي الأرحام	٢٠
أقسام الفروض	٢٠
فرض النصف والربع والثلث	٢١
فرض الثلثين والثلث والسدس	٢١
باب الحجب	٢٤
ميراث الحمل والمفقود والخشى والغرقى	٢٤
حساب المواريث	٢٦
الخاتمة	٢٧

## الوصول إلى نظم علم الأصول

المقدمة (حد علم الأصول)	٣٣
الباب الأول: في الأدلة	٣٣
— الكتاب	٣٣
— السنة	٣٤
— الإجماع والقياس	٣٥
— المصالح المرسلة، سدّ الذرائع	٣٧
— العرف، شرع من قبلنا	٣٧
— الاستحسان، الاستصحاب	٣٧
الباب الثاني: في الحكم والحاكم والمحكوم	٣٨
— الحكم الشرعي (أنواعه خمسة)	٣٨
— الحكم الوضعي، الشرط والمانع والسبب	٣٨
— الصحة والبطالان، العزيمة والرخصة	٣٩
باب دلالات الألفاظ	٣٩
— المجمل والبيان	٣٩
— النص والظاهر والمؤول، العام، الخاص	٤٠
— المطلق والمقيد، الأمر، النهي، المنطوق والمفهوم	٤١
— دلالة العبارة ودلالة الإرشاد	٤٢
— دلالة الاقتضاء، دلالة النص	٤٢
باب تعارض الأدلة والترجيح	٤٢
باب الاجتهاد والتقليد	٤٣
الخاتمة	٤٤

## الإبريز في نظم كتاب الوجيز في القواعد الفقهية

المقدمة	٤٧
القواعد الكبرى	٤٧
— قاعدة: (الأمور بمقاصدها)	٤٧
— قاعدة: (الضرر يُزال)	٤٨
— قاعدة: (المشقة تجلب التيسير)	٤٩
— قاعدة: (اليقين لا يزول بالشك)	٤٩
— قاعدة: (العادة محكمة)	٥١
القواعد الصغرى	٥١
الخاتمة	٥٤

## العذب القراح في علم الاصطلاح

تمهيد	٥٧
أنواع الحديث من حيث الورد والثبوت	٥٧
— المتواتر	٥٧
— الآحاد (الغريب والعزيز، والمشهور)	٥٨
أنواع الحديث من حيث القبول والردّ	٥٨
— المقبول: (الصحيح والحسن)	٥٨
— المردود: * الضعيف وأنواعه، التدليس	٦٠
* المنكر (رواية الفاسق)	٦٠
* المتروك والموضوع	٦٠
— المديح، العالي، النازل، ... المشتبه	٦١
أنواع الحديث من حيث الإضافة إلى القائل	٦٢

— القدسي، المرفوع، الموقوف، المقطوع	٦٢
صفة التحمل والأداء وشروطهما	٦٣
ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها	٦٣
الحديث المقبول من حيث العمل به وعدمه	٦٤
الخاتمة	٦٤

### رائعة الابتدا في نظم الآجرومية وقطر الندى

تمهيد	٦٩
الكلام وما يتألف منه وما يعرف به	٦٩
باب الإعراب والبناء والتقدير	٧٠
علامات الإعراب	٧١
— علامات الرفع، والنصب	٧١
— علامات الخفض، والجزم	٧٢
— الإعراب بالحركات والحروف	٧٣
باب الأفعال	٧٣
— مرفوع الأسماء	٧٤
١ — الفاعل	٧٤
٢ — نائب الفاعل	٧٦
٣ — المبتدأ وخبره ونواسخهما	٧٦
٤ — كان وأخواتها	٧٧
٥ — إن وأخواتها	٧٧
٦ — ظن وأخواتها	٧٨

٧ - التوابع : * النعت	٧٩
* المعرفة والنكرة	٨٠
* العطف	٨٠
* التوكيد، البدل، عطف البيان	٨١
المنصوبات : * المصدر	٨٢
* المفعول به	٨٣
* التمييز، الاستثناء	٨٥
* باب لا النافية للجنس	٨٦
* المنادى	٨٧
* المفعول له، المفعول معه	٨٨
* باقي المنصوبات	٨٩
- أحكام العدد والمعدود	٨٩
- ما يعمل من الأسماء عمل العقل	٩٠
- المجرورات	٩١
الخاتمة	٩١

